The Political Attitudes of Kuwaitis towards Cooperation with Iran, Iraq, and Israel: Case Study

Ebraheem N. AL-Hadban
Yagoub AL-Kandari
Abdullah AL-Ghanim

Abstract: The study examined the attitudes of the Kuwaiti society towards the political and security systems of some neighboring countries, namely the Islamic Republic of Iran, The Republic of Iraq and Israel, and the possibility of cooperation with them. The study attempted to explore the Kuwaiti citizen's view of these countries from various angles and themes that relate to cultural, political and security aspects. The study also examined the Kuwaiti citizen's viewpoint about the possibility of cooperation with these countries. The research sample comprised 664 male and female respondents, whose ages ranged between 17-73 years. A questionnaire of two parts was implemented as the main tool of analysis for this study; the first part represented the respondents' primary information and data, while the second part consisted of three scales: the scale of the cultural perspective of the political system, the scale of the cultural perspective of the security system, and the scale of the cultural views about the possibility of cooperation with these systems. The data was entered and analyzed by the SPSS statistical program (version 22), and the descriptive statistics, the T-test, and Pearson's Correlation Coefficient were also used. The study results showed that there was a negative cultural perspective among the sample towards the political and security systems and the possibility of cooperation with Iran, Iraq, and Israel in general.

Keywords: Political Attitudes, Political System, Security System, Cooperation with Iran, Iraq and Israel.

الاتجاهات السياسية للكويتيين تجاه التعاون مع إيران والعراق وإسرائيل: دراسة حالة

إبراهيم ناجي الهدبان(*)
يعقوب يوسف الكندري(**)
عبدالله أحمد الغانم(***)

ملخص: تسعى الدراسة إلى قياس اتجاهات المجتمع المحلي نحو بعض الدول المجاورة في الإقليمين الخليجي والعربي، وهي: الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية العراق وإسرائيل.. وتحاول الدراسة استطلاع الرأي حول نظرة المواطن الكويتي لهذه الدول من عدة محاور وزوايا، منها: الثقافي والسياسي والأمني. كما تنظر الدراسة في وجهة نظر المواطن الكويتي حول إمكانية التعاون مع هذه الدول. ولقد بلغ عدد أفراد العينة البحثية 664 مستجيباً ومستجيبة راوحت أعمارهم بين 17 و 73 سنة. وقد استخدمت الاستبانة أداة رئيسة للدراسة. وشملت الاستمارة جزأين: الأول تمثل في المعلومات والبيانات الأولية للمستجيب، والجزء الثاني جاء مكوناً من ثلاثة مقاييس: مقياس النظرة الثقافية للنظام السياسي، ومقياس النظرة الثقافية للنظام الأمني، والنظرة الثقافية لإمكانية التعاون مع هذين النظامين. أدخلت البيانات وحللت بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS، (نسخة 22). اعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفي، واختبار (ت)، ومعامل الارتباط بيرسون. تمثلت أبرز النتائج في أن هناك نظرة ثقافية غير إيجابية إلى النظامين العراقي والإيراني وكذلك الإسرائيلي، من قبل أفراد العينة، مع وجود بعض الفروق في المتوسطات بين الأنظمة المختلفة المدروسة.

المصطلحات الأساسية: الاتجاهات السياسية، النظام الأمني، مجال التعاون مع إيران والعراق وإسرائيل.

(*) قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.
(**) قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الكويت.
(***) قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.

مقدمة:

تحاول الدول، وخاصة الحديثة والصغيرة، الحفاظ على استقلالها وسيادتها في مواجهة التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي تفرض عليها بسبب حجمها وموقعها الجغرافي وأوضاعها الاقتصادية وتركيبتها السكانية. وفي ظل نظام عالمي متداخل ومتشابك تراجعت فيه السيادة بمفهومها القانوني الذي كان يزعم أن الدولة كاملة السيادة ومن حقها صنع قرارها الداخلي والخارجي دون تدخل من أحد – أصبحت الدول تتدخل بعضها في شأن بعض وتفرض سياسات بعضها على بعض. ولقد حل المفهوم الواقعي للسيادة، الذي يرى أن الدول ليست كاملة السيادة بل ناقصة السيادة، محل المفهوم القانوني؛ حيث إن درجة سيادة الدولة – على أرض الواقع – تعتمد على حجمها وعدد سكانها ووضعها الاقتصادي وقوتها العسكرية (Ohmae, 1995; 71-72).

من جهة أخرى فإن الإقليم الذي توجد فيه الدولة يفرض عليها ضغوطاً معينة تنتقص من سيادتها لصالح الدول المجاورة لها في الإقليم، التي من الممكن أن تفوقها في القوة العسكرية أو الاقتصادية أو تفوقها في عدد السكان. الواقع يقول إن الدول القوية تفرض هيمنتها على الدول الضعيفة خاصة في حالة تجاور هذه الدول. والدول الغنية تفرض رأيها على الدول التي تحصل منها على المساعدات، كما أن الدول تخضع لعقوبات وضغوطات من المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن والمنظمات الدولية الأخرى.

في هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على دولة الكويت كحالة للدول الصغيرة التي تتعرض للضغوطات والتهديدات من دول مجاورة أكبر منها وتحديداً من جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكلتا الدولتين أكبر حجماً وأكثر سكاناً، وتعتبران من الدول العسكرية التي تمتلك قدرة عسكرية قوية قد تشكل تهديداً لدولة مسالمة كالكويت. وسنحاول تحديداً استطلاع وجهة نظر المواطن الكويتي حول طبيعة العلاقة التي تربط دولة الكويت بجيرانها خاصة بكل من جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهل يعتقد المواطن أن هذه الدول تحاول الهيمنة على الكويت؟ ومن ثم أتمثل تهديداً حقيقياً لأمن الكويت واستقرارها أم لا؟

البعد النظري:

بشأن علاقة الدول بجيرانها في الإقليم يرى الكاتب نيلز أمسترب في مقاله المعنون "المشكلة الدائمة للدول الصغيرة" أن هذه العلاقة لا يحكمها الحجم والمساحة فقط بل تعتمد على طبيعة النظام الدولي القائم، وعلى الموقع الجغرافي للدولة المعنية بالدراسة، وموقع الدول الأخرى منها، وأخيراً على طبيعة النظم السياسية الحاكمة للدول المتجاورة في الإقليم (Amstrup, 1976; 163-182).

ومن جهة أخرى يرى كتاب آخرون، مثل إدوارد أزار، أهمية الحجم بالنسبة لعلاقة الدول بعضها ببعض؛ فالدول الصغيرة المتجاورة تنشب بينها الحروب بدرجة أكبر من الدول الكبيرة. وهناك آثار نفسية واقتصادية تبين أن حجم الدول المتجاورة قد يكون سبباً في اندلاع الحروب بينها (Azar, 1973, cited by Beyer, 2006; P. 295).

ويرى الكاتب بيكر فوكس أن استخدام القوة العسكرية ضد الدول الأخرى يكون عادة حكراً على الدول الكبيرة، في حين أن الدول الأصغر تحاول استخدام قوتها الاقتصادية أو الدبلوماسية في علاقتها مع الدول الأكبر والأقوى منها (Fox, 1959: p. 2).

ويبين بعض الكتاب أن هناك عدة اعتبارات تفرض على الدول صغيرة الحجم ضرورة بناء جيش وطني قوي، حتى وإن كان صغير الحجم؛ وذلك بسبب موقعها الجغرافي بالقرب من دول أكبر منها حجماً وبخاصة إن كان هناك تداخلات اجتماعية ذات طبيعة إثنية أو دينية أو قبلية بين الدول المتجاورة ولا سيما إذا ما كان هناك مشكلات حدودية بين الدول الصغيرة وجيرانها (محمد بدري عيد، 2013: 4).

ففي هذا الجانب، تناول عدد قليل من الدراسات المحلية العلاقة بين الكويت والدول المجاورة وبخاصة بين الكويت من جهة، وإيران والعراق من جهة أخرى. وقد خلت الدراسات – على حد علم الباحثين – من العلاقات بين الكويت وإسرائيل إلا في ضوء العلاقات ضمن إطار الدول العربية. وفي دراسة رئيسة حول العلاقات الكويتية الإيرانية، أشار عبدالرضا أسيري (2008) إلى أبرز الطموحات والعقبات التي تواجه العلاقة بين الكويت وإيران. وقد أشار الباحث في هذه الدراسة إلى العلاقات المتذبذبة التي تقع بين شد وجذب نتيجة لعوامل ومتغيرات دولية وإقليمية، وفي بعض الأوقات محلية. وقد جاءت الدراسة مستعرضة – تحديداً – العلاقات

السياسية والاقتصادية والعقبات التي تواجهها، وقوة إيران العسكرية والآفاق المستقبلية مركزاً على التوجهات الإستراتيجية، وما أسماه بعوامل التجاذب والتباعد، والعوامل الاجتماعية والدينية والتاريخية. هذا بالإضافة إلى تحديد بعض آليات التعاون المشترك مثل التقارب الجغرافي، والتعاون في مجال النفط، والثروة البحرية.

وهناك دراسات أخرى أشار إليها سعد الهبيدة (2012) تناولت هذه العلاقات من منطلقات مختلفة سواء في محيط اعتبار الكويت جزءاً من منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو بالتركيز على أحد الأبعاد المهمة في هذه العلاقة. فعلى سبيل المثال، تناولت دراسة العبد (2012) التهديد الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني والتهديدات التي تصدرها إيران إلى منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتدخل في البحرين، وغيرها من التحديات. فتناولت هذه الدراسة الكويت ضمن منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وربطت دراسة أخرى للمطيري (2011) التهديدات النووية تحديداً بأمن الخليج، وتأثير هذه التهديدات على العلاقات الخليجية الإيرانية التي جاءت الكويت جزءاً من هذه المنظومة التي خلصت إلى انعدام الثقة بين الطرفين. وقد جاءت دراسة أخرى للمسلم (2008) ركزت تحديداً على أثر السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الوطني الخليجي، وقد حددها الباحث خلال الفترة بين عامي 1979 و 2007. وفي دراسة ماجستير تناول سعد الهبيدة (2012) أيضاً أثر البرنامج النووي الإيراني على توجهات العلاقة مع إيران، وتحليل السياسة الخارجية الكويتية.

وفي الجانب الآخر للعلاقات بين الكويت والعراق، جاءت دراسة تاريخية لعبدالمالك التميمي (1995) أشار فيها إلى العلاقات الكويتية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 حتى الاحتلال العراقي على الكويت 1990. وقد عالج التميمي في هذه الدراسة العلاقات في مجال السياسة والاقتصاد، وفي القضايا والشؤون الاجتماعية، وقد عرض للوثائق التاريخية لهذه الفترة. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بينهما قامت على الشك والريبة، وأسهم الغرب في توتر هذه العلاقة، وأن الكويت نتيجة لموقعها الجغرافي مرت بظروف صعبة بينما جاءت العلاقات الاقتصادية متذبذبة بين الشد والجذب بحسب الأجواء السياسية. هذا، بالإضافة إلى أن العراق منذ تأسيسه الحديث يطالب بتبعية الكويت إلى أن جاء الاحتلال العراقي عام 1990. ويخلص الباحث إلى أن المستقبل قد يواجه تهديداً آخر خاصة في ظل

مطالباته المتكررة للمنفذ البحري. وفي دراسة أخرى لطلال المرزوق (2002) تناولت المؤشرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية، ودراسة الغزو العراقي من خلال استعراض للوثائق الكويتية التي ركزت على السياسة الخارجية والعلاقات مع العراق حتى فترة تمتد بين عامي 1961 و 1990، بالإضافة إلى تأثير الاحتلال العراقي على سياسة الكويت الخارجية وعلاقتها مع العراق تحديداً بين عامي 1990 و 2001؛ أي بعد عملية تحرير الكويت.

وفي النقيض من الأدبيات التي تناولت العلاقة بين الكويت والعراق من المنظور العراقي، وعن إنشاء ميناء مبارك الكبير والإشكالية التي ستحدث مع العراق، استعرضت دراسة عراقية قام بها مالك الجميلي ولمياء الكناني (2014) العلاقات التي أسمياها العلاقات المعقدة بين الكويت والعراق منذ نشأتها. واستخلصت الدراسة أن هناك بعض المتغيرات الداخلية والخارجية التي تعوق تحسن هذه العلاقات. ففي هذا المجال، استعرض الباحثان العلاقات المضطربة منذ العهد العثماني، وامتدت إلى ما بعد تأسيس العراق الحديث. وقد اتهمت هذه الدراسة الكويت بأنها تعمدت إثارة المشكلات مع العراق بطرح العديد من المواضيع الخلافية. وجاء في هذه الدراسة مبحث خاص عن العلاقات الكويتية العراقية التاريخية وتطورها منذ العهد العثماني مروراً بالاحتلال العراقي لدولة الكويت إلى إشكالية إنشاء ميناء مبارك الكبير الذي جاء بالعديد من التوترات في هذه العلاقة.

لا شك أن هذه الدراسات تشير بشكل واضح إلى تأثر العلاقة بين الكويت من جهة والعراق وإيران من جهة أخرى وتذبذبها بين فترة وأخرى. وهي تجعل النظرة الثقافية والاتجاهات المحلية مرتبطة بهذه التجاذبات. أما ما يتعلق بالعلاقات الكويتية الإسرائيلية فهي علاقات مقطوعة تماماً. فالكويت على المستوى الشعبي والقيادة ضد التطبيع مع إسرائيل؛ فعلى المستوى الشعبي والرسمي هناك عدم اعتراف بإسرائيل، ويطلق عليها بالمستوى الرسمي الكيان الصهيوني أو يشار إلى فلسطين المحتلة. فإذا كان هناك أي تواصل فإنه يكون من خلال المؤتمرات العربية سواء على مستوى القمة أو مستوى وزراء الخارجية، وقد حرصت الكويت على أن يكون موقفها التاريخي واضحاً محدداً في شأن هذه العلاقة. فالكويت جزء من كيان عربي وخليجي متكامل، وإن اختلفت اتجاهات هذا الكيان، إلا أن موقف الكويت ما زال واضحاً وثابتاً ضد أي نوع من أنواع التطبيع على مختلف الصعد مع الكيان الصهيوني. وقد يكون لانطلاق منظمة التحرير الفلسطينية ونشأتها في الكويت

وكذلك احتضان الكويت لحركة فتح وولادتها فيها، وكذلك ولادة القيادات الفلسطينية المتعددة، ومنها حماس، المناهضة لإسرائيل داخل الكويت – يكون لهذه العلاقة مع الفلسطينيين الأثر البالغ في تكون الاتجاهات الرئيسة المضادة للكيان الصهيوني، وإن تأثر هذا الاتجاه بعامل مهم جداً يحتاج إلى دراسة متأنية، يتمثل في الاحتلال العراقي الغاشم. وتشير المصادر إلى أن هناك أكثر من 400 ألف فلسطيني في الكويت قبل الاحتلال العراقي الغاشم، ومثل هذه العلاقة تقوي وتعزز العلاقة مع القضية الفلسطينية من جهة، ورفض الكيان المحتل من جهة أخرى وانقطاع العلاقات معه؛ إذ لا وجود لأي نوع من أنواع العلاقات. وقد جاءت الكويت ضمن الدول العربية التي شاركت ضمن القوات في حرب أكتوبر، واستشهد العديد من الجنود الكويتيين في تلك المعركة. فلا وجود لعلاقات كويتية إسرائيلية، وتعتبر الكويت من الدول التي لم تعترف أساساً بدولة إسرائيل.

وفي ضوء ذلك، يمكن استعراض أبرز الجوانب في العلاقات بين هذه الدول مع الكويت وبالتحديد إيران والعراق من جهة والكويت من جهة أخرى، وهي تتمثل في الآتي:

أولاً – العلاقات الكويتية الإيرانية:

كغيرها من دول الخليج العربي التي شكلت لاحقاً دول "مجلس التعاون الخليجي" فإن دولة الكويت شعرت بالتهديد من الجانب الإيراني مباشرة بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، وذلك عائد للأسباب الآتية:

أولاً – مبدأ تصدير الثورة:

ارتبطت هذه الفترة بمبدأ "تصدير الثورة"؛ إذ إنه عقب انتصار الثورة الإسلامية وسقوط الشاه بدأت تصدر تصريحات عن قادتها تبشر بضرورة تصدير هذه الثورة للدول المجاورة ولجميع دول العالم؛ مما أشعر دول الخليج بالخوف منها واعتبارها خطراً دائماً على أمنها واستقرارها. فعلى سبيل المثال لا الحصر: تصريح الإمام الخميني: "ليعلم مستضعفو العالم أنّ الحقّ يؤخذ ولا يُعطى. إنّنا نتطلّع لأن تعمّ هذه الأجواء التي تحقّقت في إيران، جميع بلدان العالم الإسلامي؛ وأن تنتقل إليها مبادئ هذه الثورة وقيمها، وأن ينهض مستضعفو العالم لمواجهة المستكبرين، ويأخذوا حقهم بأيديهم ويتحكّموا بمصائرهم، ويعلموا أنّ الحقّ يؤخذ ولا يُعطى". (تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني، د.ت: 16). واختلفت التوجهات

الإيرانية حول وسائل تصدير الثورة الملائمة والفعالة؛ فهناك من رأى تقديم النموذج أو المثل أداة رئيسة للتصدير، ومن ثم فضل هذا الاتجاه الوسائل السلمية، ولكن هناك رأياً آخر فضل أسلوب التصدير باستخدام القوة. "وأما وصيتي إلى الشعوب الإسلامية، فهي: أن اجعلوا حكومة الجمهورية الإسلامية، وشعب إيران المجاهد قدوة لكم، وإذا لم تستجب حكوماتكم الجائرة لإرادة الشعوب – التي هي إرادة شعب إيران – فأجبروها بكل قوة على الاستجابة لذلك" (وصية الإمام الخميني، 1989: 8).

ثانياً – قضية الجزر الإماراتية المحتلة:

"في عام 1968 أعلنت بريطانيا عن نيتها الانسحاب من الخليج بنهاية 1971م، وشرعت بالقيام ببعض الترتيبات: السرية منها وغير السرية؛ لملء الفراغ السياسي والعسكري الذي ستتركه في المنطقة بعد رحيلها" (حميد، 2012). "ففي عام 1971 نزلت القوات الإيرانية في جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، واحتلت هذه الجزر الثلاث... وتعتبر جزيرة أبوموسى أكبر الجزر المحتلة، وهي تبعد عن الشارقة نحو 43 كيلومتراً، كانت تسكنها عند الاحتلال نحو مئتي أسرة عربية، معظمهم صيادو سمك، وينزح إليها السكان من الشارقة لصيد الأسماك والبحث عن المرعى، وتمتاز هذه الجزيرة بمياهها العميقة الصالحة لرسو السفن، ويتوافر فيها معدن أوكسيد الحديد الذي يجري استثماره وتصديره إلى الخارج، وإلى الشمال الغربي من أبو موسى بنحو 24 ميلاً تقع جزيرة طنب الكبرى وهي دائرية الشكل يبلغ قطرها ميلين ونصف الميل، وكان يسكنها في ذلك الوقت نحو 300 نسمة يعيشون على صيد الأسماك ورعي الماشية، وعلى بعد 28 كيلومتراً من هذه الجزيرة تقع جزيرة طنب الصغرى، وهي على شكل نتوء شبه مثلث" (41 عاماً على احتلال الجزر الإماراتية، 2012). "تكمن أهمية هذه الجزر في موقعها الإستراتيجي الممتاز في مدخل الخليج؛ مما يجعلها تتحكم بحركة السير فيه، ومن يسيطر على هذه الجزر يسيطر على مضيق هرمز ويسد منفذ الخليج للداخل والخارج" (الفيل، 1988: 209).

تمثل قضية الجزر الإماراتية نقطة محورية في العلاقات الخليجية الإيرانية بشكل عام وسبباً للتخوف الكويتي المستمر من النوايا الإيرانية تجاه الكويت وجيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي. ويمثل التعنت الإيراني والرفض

المستمر لدعوات دولة الإمارات العربية للاحتكام الدولي أو للتفاوض السياسي المباشر حول قضية الجزر سبباً للشك في نوايا إيران التي تحاول الهيمنة على الدول الأصغر منها حجماً والأقل منها سكاناً. وقد صرح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية رامين مهمان باراست في عام 2012 رداً على بيان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي 124 الذين أكدوا أن الجزر الثلاث المحتلة تتبع الإمارات العربية، وجاء في تصريحه أن الجزر الثلاث: أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، "كانت وما زالت جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية وستظل كذلك إلى الأبد" (الفضالة، 2013: 52).

كما جاء على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي رداً على بيان وزراء خارجية جامعة الدول العربية الذي عقد في 10 مارس 2017 – قوله: "إن السيادة الإيرانية على الجزر الثلاث حقيقة أبدية لا يمكن إنكارها"، وأشار كذلك إلى أن "هذه الاتهامات هدفها إلقاء اللوم على الآخرين للتهرب من المشكلات الداخلية، ومحاولة غير مثمرة للخروج من المستنقع الذي أوجدته لنفسها". (صحيفة الوطن الإلكترونية، 2017).

ثالثاً – التهديدات الإيرانية للبحرين:

من القضايا التي تجعل دول مجلس التعاون الخليجي تتشكك في النوايا الإيرانية تجاه هذه الدول التصريحات الإيرانية المستمرة على لسان بعض المسؤولين الإيرانيين، المتعلقة بتبعية مملكة البحرين للجمهورية الإيرانية، وأنها كانت جزءاً من إيران تم اقتطاعه دون وجه حق. هذا الموقف الذي كان يؤدي دوماً إلى إدانة من دول المجلس ويجعلها تتوجس خيفة من النوايا الإيرانية حول دول المجلس. وقد صرح بذلك ممثل مرشد الثورة الإيرانية في مؤسسة كيهان ورئيس تحرير صحيفة "يهان" حسين شريعتمداري الذي قال فيه: إن البحرين هي جزء من إيران. (الفضالة، 2013: 51–52). كما دأب بعض المسؤولين الإيرانيين على التصريح من حين إلى آخر بأن إيران ستفرض سيطرتها وهيمنتها على البحرين. وقد صرح حسين سلامي نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني "إن مشروع الجمهورية الإيرانية سيمتد إلى البحرين واليمن والموصل بعد سقوط مدينة حلب السورية". وكان يصاحب هذه التهديدات دائماً تحركات شبابية في البحرين تهدد الاستقرار وتطالب بإسقاط النظام الحاكم، وقد ذكرت السلطات الإيرانية في عدة

مناسبات أنها تدعم تحركات الشعب البحريني "المظلوم" (موقع قناة الجزيرة الالكتروني، 2016). ويمكن النظر إلى "تصريحات مرشد الجمهورية الإيرانية، علي خامنئي، التي أكد خلالها أن بلاده ستستمر بدعم المعارضة البحرينية وسائر حلفائها في المنطقة" في يوليو 2015؛ مما أثار غضب المسؤولين البحرينيين ودول مجلس التعاون الخليجي. (البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي، 2015).

رابعاً – خلايا التجسس والتخريب الإيرانية:

تعددت حالات اكتشاف خلايا تجسس وتخريب إيرانية في كل من دولة الكويت ومملكة البحرين على مدى السنوات التي تلت الثورة في إيران. كما أنه في حالات أخرى وجهت أصابع الاتهام إلى إيران حول تورطها في عمليات تخريب وتفجيرات واختطاف للطائرات الكويتية ومحاولات اغتيال مسؤولين سياسيين ورؤساء دول في مجلس التعاون كالاعتداء الآثم على موكب سمو أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في عام 1985. وعلى الرغم من عدم توجيه اتهام حكومي رسمي لإيران في محاولة اغتيال سمو الأمير فإن المعتقلين في العملية نفسها وفي التفجيرات المتعددة التي شهدتها الكويت في حينها كانوا من عملاء إيران وبالتحديد من قيادات حزب الله اللبناني ذراع إيران في منطقة الخليج والعالم العربي. (القبس الكويتية، 13 مايو 2016).

من جهة أخرى تعددت التصريحات الرسمية الإيرانية المعادية لدول المجلس؛ مما يرسل رسائل مخيفة إلى مواطني الكويت ومجلس التعاون كتصريح مساعد وزير الخارجية الإيراني منوشهر محمدي الذي قال فيه: "إن الأزمة المقبلة التي ستصيب منطقة الخليج بالشلل قريباً تتعلق بشرعية الأنظمة الملكية والتقليدية التي لن يكون في إمكانها البقاء في ظل الأوضاع الراهنة". (الشريان، 2008). من جهة أخرى صرح قائد القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني الأميرال علي فدوي بأن "سيادة الخليج "الفارسي" بيد الجمهورية الإسلامية الإيرانية" مستطرداً بأنه "تم تدشين عشرات الزوارق السريعة في مياه الخليج الفارسي، موضحاً أنها تتميز بالسرعة والقدرة على تنفيذ العمليات المطلوبة منها" (طهران: سيادة الخليج الفارسي بيد إيران، 2010). ومما زاد الطين بلة، اكتشاف ما سُمي بخلية من سبعة أفراد في عام 2010 تتخابر مع الحكومة الإيرانية من خلال السفارة الإيرانية والعثور على خرائط لمناطق حساسة لديها (جريدة الجريدة، 5 مايو 2010). بالإضافة إلى التورط الأبرز

المتمثل في اتهام أفراد خلية إرهابية سميت بخلية العبدلي قامت بتخزين أطنان من السلاح في منطقة العبدلي الكويتية وبارتباطهم بحزب الله الإيراني وبالحكومة الإيرانية (جريدة الجريدة الكويتية، 2 مايو 2015)، وقد قامت محكمة التميز بإدانتهم لاحقاً.

خامساً – التمدد الإقليمي الإيراني:

منذ سقوط نظام صدام حسين في العراق في عام 2003 تغلغلت أصابع المخابرات الإيرانية والحرس الثوري الإيراني لتطبق بالكامل على مفاصل صنع القرار في العراق. وبسبب مساندتها واحتوائها لجماعات المعارضة في عهد صدام حسين وقيامها بتمويلها وتدريبها أصبحت إيران صانعة القرار في العراق من خلال هذه الجماعات والميليشيات. بدأ ذلك على استحياء في البداية ثم أصبح علناً وجهاراً بحجة مساعدة القوات العراقية في حربها على تنظيم "الدولة الإسلامية داعش". (الحداد، 2011). من جهة أخرى فإن الدور الإيراني المسيطر على صنع القرار قي العاصمة اللبنانية وذلك من خلال حزب الله اللبناني لا يخفى على أحد (إسماعيل، 2016؛ فصاعي، 2016). وصرح النائب عن مدينة طهران في البرلمان الإيراني السيد علي رضا زاكاني أن أربع عواصم عربية أصبحت بيد طهران، وهي: صنعاء وبيروت ودمشق وبغداد (صنعاء لحقت ببغداد ودمشق، 2014).

لم تقتصر تدخلات النظام الإيراني على بغداد وبيروت بل تعدتها إلى سوريا واليمن؛ حيث إن مقاتلي حزب الله تدخلوا بشكل علني ورسمي باعتراف قادة الحزب في القتال إلى جانب الرئيس السوري بشار الأسد ضد المعارضة السورية. (كريم عاشور، 2013؛ قناة المنار، 30 أغسطس 2017). من جهة أخرى فإن القادة العسكريين الإيرانيين اعترفوا بمشاركة الحرس الثوري الإيراني بالقتال في سوريا. (قاسم سليماني، 2015؛ قاسم سليماني يعد بمفاجآت للعالم من سوريا خلال أيام، 2 يونيو 2015) كما أن التدخلات الإيرانية طالت اليمن (تفكيك الدور الإيراني في اليمن، 2014؛ البكيري، 2013؛ أبو واصل، 2013).

ثانياً – العلاقات الكويتية العراقية:

فرض الموقع الجغرافي على الكويت التعايش مع جار مشاكس لم يفتأ يحاول السيطرة على جارته المسالمة. ففي الفترة التي سبقت الاستقلال حاولت الدولة العثمانية التي حكمت العالم العربي فرض نفسها على الكويت التي حاولت بدورها

إثبات استقلالها عن العثمانيين. ففي عام 1899 وقع حاكم الكويت في حينه الشيخ مبارك الصباح معاهدة حماية مع بريطانيا العظمى؛ وذلك كي يحمي الكويت من تدخل العثمانيين. وفي عام 1961 وبعد انتهاء المعاهدة وحصول الكويت على استقلالها هدد حاكم العراق عبد الكريم قاسم باجتياح الكويت وضمها للعراق بحجة أن الكويت جزء من العراق. إلا أن وقوف الدول العربية وبريطانيا إلى جانب الكويت واستعداد الشعب الكويتي للقتال ضد عبد الكريم قاسم جعله يتراجع عن هذه التهديدات، ويقر بالأمر الواقع وهو استقلال الكويت. إلا أن حكام العراق دأبوا على تهديد الكويت بين حين وآخر مستخدمين الحجة نفسها، وهي تبعية الكويت للعراق. ففي عام 1973 قامت القوات العراقية في عهد الرئيس أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين بالاعتداء على مخفر حدودي كويتي يعرف بمخفر الصامتة تخلله سقوط قتلى وجرحى من الجانبين (الكويت وجوداً وحدوداً، 1997).

لقد تلقت العراق دعماً كويتياً كبيراً إلى جانب دول الخليج الأخرى في حربه مع إيران؛ فقد بدأت الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 وانتهت عام 1988؛ مما تسبب في إنهاك العراق مادياً وبشرياً. وقدمت دولة الكويت وسائر دول الخليج دعماً مادياً ولوجستياً للعراق تجاوز الخمسين مليار دولار، وأخذت هذه المساعدات شكل المنح والقروض الميسرة ومساعدة العراق على بيع نفطه من خلال الموانئ الكويتية. (التمويل الخليجي للعراق، 2010).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

وفقاً لما سبق، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى قياس اتجاهات المجتمع المحلي نحو النظام السياسي، والنظام الأمني، ومدى إمكانية التعاون مع النظامين الإيراني والعراقي. فهي نظرة ليست سياسية؛ أي لا ترتبط بيد راسمي القرار السياسي، إنما هي اتجاهات أفراد المجتمع عن هذين المجتمعين أو الإقليمين المحيطين بالمجتمع المحلي. ولتحديد مناسب لهذين المجتمعين واتجاهات أفراد العينة منهما، تم إضافة قياس للاتجاهات الخاصة بإسرائيل، وذلك في سبيل القدرة على تحقيق المقارنة. فمن المعروف العداء التاريخي العام لإسرائيل بنظامها السياسي، والأمني، وعدم الرغبة في التعاون معه وخاصة المجتمع الكويتي الذي جددت القيادة وحتى على المستوى الشعبي رفض عمليات التطبيع مع إسرائيل. ولذلك، كان من الأهمية أن تذكر إسرائيل على سبيل المقارنة. فتسعى الدراسة الحالية للوقوف على اتجاهات

أفراد العينة السياسية نحو الأنظمة السياسية، والأمنية، ودرجة التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجمهورية العراق، ومقارنة ذلك مع إسرائيل.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الثلاثة الآتية:

1 – ما اتجاهات أفراد العينة السياسية ونظرتهم الثقافية إلى الأنظمة السياسية والأمنية ودرجة التعاون بين هذه الدول؟.

2 – هل هناك فروق في الاتجاهات السياسية الخاصة بالنظرة الثقافية إلى الأنظمة السياسية والأمنية ودرجة التعاون بين هذه الدول؟.

3 – ما درجة وقوة العلاقة في اتجاهات أفراد العينة البحثية للنظرة الثقافية نحو الأنظمة السياسية والأمنية ودرجة التعاون بين هذه الدول؟.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من حيث كونها تكشف عن اتجاهات أفراد المجتمع المحلي في دول الإقليم المحيطة بها، والتي تؤثر – وأثرت أساساً – على استقرار المجتمع المحلي. فقد مر المجتمع المحلي بتداعيات مثل هذا الصراع بين أفراد المجتمع وصل صداه إلى المستويات كافة، وكشفت عن ملامحه وسائل التواصل الاجتماعي تحديداً، التي حملت معها العديد من أشكال الصراع الخفي بين القوى الاجتماعية السياسية من تأييد أو معارضة للنظامين السياسيين العراقي والإيراني. فهناك حاجة لقياس مثل هذه الاتجاهات التي قد تعطي مؤشراً كمياً خاصاً عن حجم العلاقة الخاصة بين أفراد المجتمع المحلي باختلاف شرائحه واتجاهاته مع دول الإقليم، والتي قد تساعد راسمي السياسة على معرفة مثل هذه الاتجاهات. هذا، بالإضافة إلى ندرة الدراسات الاجتماعية الثقافية السياسية التي تناولت العلاقة مع دول الإقليم في المكتبة المحلية، والتي ستكون بكل تأكيد انطلاقة لدراسات أخرى في هذا المجال.

المفاهيم:

لا بد من تحديد المفاهيم العامة والإجرائية للدراسة، وهي تتمثل في الآتي:

الاتجاهات السياسية:

الاتجاه عند كاباسوامي Koppuswamy هو موقف الفرد تجاه بعض المواقف أو الأشخاص أو الجماعات المختارة (نقلاً عن عبدالفتاح دويدار، 1994: 58). ويحدد

وارن Worren الاتجاه بأنه استعداد نفسي، ويعرفه بأنه يتكون من بعض الخبرات التي يمر بها الشخص، وهي التي تؤدي في نهاية الأمر إلى إحداث تغييرات في مجال الاتجاه (Chave, 1950: 364). وقد حدد جبسون Gibson الاتجاهات بأنها مسؤولة عن تحديد السلوك لارتباطها بالإدراك والشخصية والتعليم والدافع (Gibson, 1982: 52). أما الاتجاه السياسي للفرد، فإنه "يتكون نتيجة تأثير عوامل عديدة، منها ما يتعلق بالاستعدادات النفسية للفرد التي اكتسبها منذ نشأته، ومنها ما يتعلق بظروفه وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها... فهي الاستعدادات التي يكتسبها الفرد منذ تغليب العوامل النفسية عطاءها في طفولته الأولى، وتبقى ملازمة له طيلة حياته، ومن ثم فهي التي توجه جميع سلوكياته واتجاهاته بما فيها الاتجاهات والأفكار السياسية" (شمران حمادي، 1974: 38). فالاتجاهات السياسية التي تتبناها الدراسة هي تلك الأفكار والتصورات السياسية التي ارتبطت مع الفرد واكتسبها نتيجة لبعض العوامل الاجتماعية المحيطة به، التي شكلت في النهاية اتجاهه نحو القضية المحددة أو المدروسة.

النظام السياسي:

للنظام السياسي تعريفات عدة؛ فقد حددت مها الحديثي ومحمد الخفاجي (2006) مجموعة من التعريفات الخاصة بالنظام السياسي للعديد من الأدبيات. فعُرف النظام السياسي بأنه "نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن التحكم والنفوذ، والقوة، أو السلطة بدرجة عالية"، وإنه كذلك "مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات التي تترجم أهداف المجتمع وخلافاته ومنازعاته الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفه الشرعية على القوة السياسية، فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية، تمثلت في المؤسسات السياسية"، وكذلك بأنه أطر قانونية "للنشاط السياسي، وتلك الأطر هي مجموعة المؤسسات التي تحتوي النشاطات التي لها علاقة بالسلطة، سلطة تنظيم المجتمع، والمؤسسات هنا بنية وأعمال ونشاطات تقع داخل البنية" (ص: 3). وتحدد الدراسة الحالية النظام السياسي بالأبعاد الخاصة بالنظام من حيث مدى امتلاك الدولة لنظام ديمقراطي، وهامش الحريات فيه، ونظام الانتخابات، والقرارات السياسية.

النظام الأمني:

يرتبط النظام الأمني بصورة وثيقة بما يسمى الأمن القومي؛ الذي يعني حماية

الدولة أو المجتمع من الخطر الخارجي وما تتعرض له الدولة من تهديدات خارجية تمس قيمها (الحداد، 2001). وهو يحوي تعريفات عدة، منها دفع أية تهديدات خارجية ضد دولة أو مجموعة من الدول، وكذلك هو حماية الأمن وحرية أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي واستقرارها، وهو أيضاً الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع (نقلاً عن زكي زكي حسين زيدان، 2004). أما التعريف الإجرائي للنظام الأمني فهو ما يرتبط بالدول الأخرى من وجود أطماع لديها، والاتفاق مع بعض القوى الأخرى، وتشكيل سياسة التسلح، والتهديد العسكري، والخوف من الآخرين على المستقبل، والشعور بالخطر تجاهها.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال المسح بالعينة. وهذا النوع من المنهج يتلاءم وطبيعة الدراسة الخاصة بالاتجاهات.

عينة البحث:

بلغ عدد أفراد العينة البحثية 664 مستجيباً ومستجيبة: (321 من الذكور، 310 من الإناث، 33 غير مبين)، راوحت أعمارهم بين 17 و 73 سنة وبمعدل 30,49 (ع= 10,12). وقد تم الحصول على العينة البحثية عن طريق عينة الصدفة، وبطريقة تطوعية. وكان التطوع هو الأساس في عملية الإجابة عن أسئلة الدراسة؛ وذلك لضمان حياديتها. وقد توزع أفراد العينة بمستويات علمية مختلفة فجاء 10,3% بتعليم أقل من الثانوي، و17,9% بتعليم ثانوي، و13,6% بدبلوم ما بعد الثانوي، و51,4 من خريجي الجامعة، و6,6% من تعليم ما فوق الجامعي، بينما جاء 2,% غير مبين. وهو توزيع مناسب ومتوافق مع الحالة التعليمية في الكويت بشكل عام. أما بالنسبة لتوزيع أفراد العينة بحسب المحافظات الست، فقد جاء التوزيع أيضاً متوافقاً مع التوزيع السكاني في هذه المحافظات. فقد جاء 22,5% من أفراد العينة من محافظة العاصمة، و19,2% من محافظة حولي، و13,0% من محافظة الأحمدي، و12,7% من محافظة الجهراء، 11,7% من محافظة مبارك الكبير، و19,2% من محافظة الفروانية، بينما جاءت نسبة 1,7% غير مبينة. وهو توزيع يعكس عملية توزيع لأفراد العينة بشكل مناسب، كما تمت الإشارة. وقد طُلب من المبحوث الإجابة عن أسئلة الاستمارة عن طريق مساعدي الباحث الذين قاموا بتوزيع الاستمارة

البحثية واستعادتها. ووزعت 700 استمارة، واسترجعت 664 منها، وهي بنسبة جيدة. وتعتبر الدراسة جزءاً من مشروع أكبر[1].

أداة الدراسة:

تعتبر الاستبانة الأداة الرئيسة للدراسة. وقسمت الاستمارة إلى جزأين: الأول شمل البيانات الأولية للمبحوث: الجنس، وسنة الميلاد، والمستوى التعليمي والاقتصادي للمبحوث، والمحافظة. وتضمن القسم الآخر مقاييس ثلاثة، تتمثل في الآتي:

1 – **مقياس النظرة الثقافية إلى النظام السياسي:** وهو قياس اتجاهات أفراد العينة نحو نظرتهم الثقافية إلى النظام السياسي لكل من إيران، والعراق، وإسرائيل. وقد شمل هذا المقياس أربعة بنود جاءت لتعرض الآتي: إنها "لا تملك نظاماً ديمقراطياً"، و"هامش الحريات فيها غير جيد"، و"الانتخابات فيها غير نزيهة"، و"القرارات السياسية لديها غير مستقلة". وقد تم توجيه هذه الأسئلة لكل بلد على حدة: إيران، والعراق، وإسرائيل.

2 – **مقياس النظرة الثقافية إلى النظام الأمني:** وهو قياس اتجاهات أفراد العينة نحو نظرتهم الثقافية إلى النظام الأمني لكل من إيران، والعراق، وإسرائيل. وقد شمل هذا المقياس سبعة بنود، جاءت لتعرض الآتي: "لدى هذه الدولة أطماع تجاه الكويت"، و"ممكن أن تتفق مع أمريكا ضد الكويت"، و"لديها أطماع توسعية ضد جيرانها"، و"تشكل سياسة التسلح لديها خطراً علينا"، و"هناك تهديد عسكري مباشر لنا منها"، و"أشعر بالخوف على مستقبل الكويت منها"، و"أتمنى وجود بلدي من دونها على الخريطة". وقد وجهت هذه الأسئلة عن كل بلد على حدة: إيران، والعراق، وإسرائيل.

3 – **مقياس النظرة الثقافية للتعاون مع النظام:** وهو قياس اتجاهات أفراد العينة نحو نظرتهم الثقافية إلى إمكانية التعاون مع النظام في كل من إيران، والعراق، وإسرائيل. وشمل هذا المقياس أربعة بنود جاءت لتعرض الآتي: "تحاول فرض رأيها وقراراتها على الكويت"، و"لا مجال لتحقيق تعاون معها"، و"لا بد من ألا

(1) تعتبر هذه الدراسة جزءاً من مشروع بحثي أكبر، يشارك فيه الباحثون بمتغيرات محددة في هذه الدراسة. وقد اعتمد هنا على متغيرات تتوافق مع أهداف الدراسة الحالية. وحددت مسؤولية الباحث الأول في الأبعاد النظرية للدراسة والأدبيات، والباحث الثاني في الأبعاد التحليلية الإحصائية والمنهجية، والباحث الثالث في الاستنتاجات العلمية.

نقوي علاقتنا معها"، و"لا يوجد فيها بعض العقلاء يمكن التفاهم معهم". وقد وجهت هذه الأسئلة عن كل بلد على حدة: إيران، والعراق، وإسرائيل.

وقد مرت إجراءات بناء هذه المقاييس وفقاً للأسس المتبعة؛ فقد طبقت إجراءات الصدق والثبات عليها؛ فعرضت الاستمارة على سبعة من المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية، راجعوها وقدموا بعض المقترحات الخاصة بها، وأجري التعديل وفق ما تقدموا به حتى وافقوا على ملاءمة العبارات للهدف الخاص بكل مقياس على حدة. وقيس الثبات من خلال ألفا كرونباخ، وتبين أن للمقياس درجة عالية من الثبات تجعل هناك اطمئناناً للاعتماد على المقياس واستخدامه. وقد جاء معامل الثبات لمقياس النظرة الثقافية للنظام السياسي بدرجة (,86)، ولمقياس النظرة الثقافية للنظام الأمني (,86) درجة، ولمقياس النظرة الثقافية للتعاون مع النظام (,84). وهي – من دوك شك – درجات مناسبة تدعو للاطمئنان إلى ثبات الأداة المستخدمة.

الإجراءات الإحصائية:

تم إدخال البيانات وتحليلها من خلال برنامج SPSS (النسخة 22). واعتمد على الإحصاء الوصفي والاستدلالي. فقد اعتمد على المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والتكرارات والترتيب. واعتمد على ثلاثة مستويات ترتيبية خاصة بالأبعاد، جاءت الدرجة المرتفعة مساوية 3,67 وأكثر، والدرجة المنخفضة تقع بين 3,34 و 3,66، والدرجة المنخفضة 2,33 وأقل. وفي المقابل اعتمد على اختبار (ت)؛ وذلك للوقوف على الفروق بين المتغيرات المختلفة وعقد المقارنات، وكذلك اختبار العلاقة بيرسون للوقوف على ارتباط استجابات المبحوثين مع بعض المتغيرات الاجتماعية والأولية لهم.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً – وصف عام للنظرة الثقافية إلى الأنظمة السياسية والأمنية ودرجة التعاون بين دول الإقليم:

1– النظرة الثقافية إلى النظام السياسي: الإيراني والعراقي والإسرائيلي:

يعرض جدول (1) وصفاً عاماً لترتيب ودرجة اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم الثقافية السلبية في كُل بُعد من أبعاد النظام السياسي الإيراني، والعراقي، وإلى العدو الإسرائيلي، ويُبين الجدول المتوسط الحسابي لكُل بند على حدة مع الانحراف المعياري، ولمقياس الاتجاهات بشكل عام.

جدول (1)

النسب المئوية لدرجة الموافقة على العبارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنظرة الثقافية السلبية في كل بند من بنود النظام السياسي لإيران، والعراق، وإسرائيل، ودول الخليج من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة، ودرجة الموافقة على العبارات إن كانت عالية، أو متوسطة، أو منخفضة

م	النظام السياسي للعراق	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	غير مبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
1	لا تمتلك نظاماً ديمقراطياً	42,6	21,8	14,7	8,8	8,0	4,1	3,76	1,39	مرتفعة	
2	هامش الحريات فيها غير جيد	38,2	26,1	16,4	9,4	7,9	2,1	3,76	1,34	مرتفعة	
3	الانتخابات فيها غير نزيهة	38,5	20,5	20,8	9,1	7,4	3,8	3,81	1,37	مرتفعة	
4	القرارات السياسية لديها غير مستقلة	20,8	16,7	23,4	17,8	17,6	3,6	3,36	1,45	متوسطة	
	المتوسط الحسابي للمقياس							**3,67**	**1,39**	**متوسطة**	**1**
	النظام السياسي لإيران										
1	لا تمتلك نظاماً ديمقراطياً	39,0	29,1	14,4	7,3	6,5	3,6	3,70	1,49	مرتفعة	
2	هامش الحريات فيها غير جيد	36,7	30	16,1	7,9	6,7	2,6	3,71	1,37	مرتفعة	
3	الانتخابات فيها غير نزيهة	42,2	24,7	17,2	6,7	6,2	3	3,62	1,45	متوسطة	
4	القرارات السياسية لديها غير مستقلة	28,3	22,3	24,0	11,9	9,4	4,1	2,94	1,49	متوسطة	
	المتوسط الحسابي للمقياس							**3,49**	**1,44**	**مرتفعة**	**2**

تابع / جدول (1)

النسب المئوية لدرجة الموافقة على العبارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنظرة الثقافية السلبية في كل بند من بنود النظام السياسي لإيران، والعراق، وإسرائيل، ودول الخليج من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة، ودرجة الموافقة على العبارات إن كانت عالية، أو متوسطة، أو منخفضة

م	النظام السياسي للعدو الإسرائيلي	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	غير مبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
1	لا تمتلك نظاماً ديمقراطياً	15,6	12	25,7	22,5	19,7	4,5	2,68	1,44	متوسطة	
2	هامش الحريات فيها غير جيد	13,4	10,9	25,6	27,9	18,7	3,5	2,62	1,36	متوسطة	
3	الانتخابات فيها غير نزيهة	15,2	10,9	33,0	19,3	17,9	3,6	2,75	1,38	متوسطة	
4	القرارات السياسية لديها غير مستقلة	13,2	10,3	29,1	20,2	23,2	3,9	2,58	1,40	متوسطة	
	المتوسط الحسابي للمقياس							**2,66**	**1,40**	**متوسطة**	**3**

تكشف النتائج – كما يوضحها جدول (1) – أن أعلى المعدلات للنظرة الثقافية السلبية للأنظمة السياسية الثلاثة كانت تجاه النظام السياسي العراقي (M = 3.67; SD = 1.39). ومن الملاحظ أن درجة الموافقة والموافقة بشدة قد حصلت على أعلى النسب في جميع البنود الخاصة بالنظام السياسي في كل من العراق، وإيران، وأنها لا تمتلك نظاماً ديمقراطياً، وهامش الحريات فيها غير جيد، والانتخابات فيها غير نزيهة، والقرارات السياسية لديها غير مستقلة. في المقابل احتلت النسب الأعلى في درجة المعارضة والمعارضة بشدة عند إسرائيل. ومن حيث الترتيب، يأتي النظام السياسي العراقي في المرتبة الأولى من حيث حصوله على أعلى نظرة سلبية من وجهة نظر أفراد العينة المُختارة، ومن ثمّ يأتي النظام السياسي الإيراني في المرتبة الثانية (M = 3.49; SD = 1.44)، وأخيراً يأتي في المرتبة الثالثة النظام السياسي لإسرائيل (M = 2.66; SD = 1.40). وبهذا نرى تصدر النظرة الثقافية السلبية للنظام السياسي العراقي من وجهة نظر عينة الدراسة؛ فقد جاءت ثلاثة بنود من هذا المقياس للنظام السياسي العراقي بدرجة مرتفعة، وواحدة بدرجة متوسطة. هذا التصدر في النظرة السلبية يعتبر أمراً طبيعياً من عدة نواحٍ. **أولاً**: هو نتيجة العلاقة التاريخية بين النظام العراقي من جانب والكويت من جانب آخر، وهذه العلاقة اتسمت بالتأزم منذ حصول الكويت على استقلالها السياسي عام 1961 وما ولي ذلك من رفض حاكم العراق آنذاك، عبدالكريم قاسم، للاستقلال والادعاء بأن الكويت جزء من العراق، مروراً بالغزو العراقي للكويت وما أعقبه من تهديدات ظلت قائمة طوال حكم صدام حسين حتى سقوط حكم البعث في عام 2003. **ثانياً**: قيام النظام العراقي على الحكم الفردي وما ترتب على ذلك من انتهاكات صارخة في حق شعبه من قتل وتشريد طالت حتى الأفراد المقربين من الحكم؛ مما جعل النظرة الثقافية السلبية تجاه النظام العراقي عالية، وهو ما انعكس بشكل واضح في المقاييس الخاصة بافتقاد النظام العراقي للديمقراطية والحريات والنزاهة بالعمليات الانتخابية. **ثالثاً**: إنه حتى بعد سقوط النظام البعثي استمرت الحكومات العراقية اللاحقة تماطل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتحديد الحدود بين العراق والكويت، كما استمرت التصريحات السلبية تصدر من حين إلى آخر من قبل بعض السياسيين العراقيين تجاه الكويت؛ الأمر الذي كان له أثر في استمرار الشكوك والنظرة السلبية لدى الشعب الكويتي تجاه عراق ما بعد صدام حسين. رابعاً: إن سقوط نظام البعث وقيام نظام جديد أعلن التزامه تطبيق الديمقراطية لم يترتب عليه تحسن أوضاع العراق، بل ازدادت الأمور تدهوراً من حيث استشراء

الفساد في العراق، وتزايد ظاهرة الانقسام الطائفي، وتردي مستويات المعيشة أكثر مما كان قائماً في زمن النظام البعثي، ويشهد على تراجع معدلات العراق في تلك النواحي تقييمات المنظمات الدولية المهتمة بمراقبة حقوق الإنسان والشفافية، وفي مقدمتها منظمة الشفافية الدولية، التي صنفت العراق ضمن أسوأ عشر دول في العالم من حيث معدلات الفساد (Transparency International, 2015). ومن ثم من الطبيعي أن تبقى النظرة الثقافية تجاه العراق سلبية حتى بعد سقوط النظام البعثي.

فيما يتعلق بالنظام الإيراني كشفت الدراسة عن احتلاله المرتبة الثانية في النظرة الثقافية السلبية؛ حيث جاء بندان بدرجة مرتفعة، وبندان آخران بدرجة متوسطة. ففيما يتعلق بالبنود المرتفعة جاء بند انعدام الديمقراطية وضعف هامش الحريات مرتفعاً، وهذا لعله يرجع إلى الصورة النمطية تجاه الأنظمة الثورية ذات الأيديولوجية الدينية التي عادة ما تكون نظماً لا تتقبل المعايير الديمقراطية (Stepan, 2005: 3-7). إن كون النظام الإيراني الحالي المسيطر عليه من قبل ملالي الدين هو نتاج ثورة من حيث النشأة، والتزامه قضية تصدير الثورة كأيديولوجية، وتبنيه لغة خطابية متحدية في سياسته الخارجية، كلها أسباب قد تكون أثرت سلباً على صورة الحريات، سواء السياسية أو الفكرية أو غيرها لدى النظام في المجمل. كما أن الأحداث التاريخية التي رافقت نشأة هذا النظام أسهمت هي الأخرى في تعزيز النظرة السلبية لصورة النظام، ومن ذلك – مثلاً – ما قامت به السلطات الإيرانية في بداية الثورة من عمليات إعدام كبيرة في حق المسؤولين أيام نظام الشاه أو المناوئين للثورة، ومن ثم هروب أعداد كبيرة من المواطنين الإيرانيين إلى خارج البلاد، وهو أمر لا يزال يستذكره الكثير من المواطنين الكويتيين. ومن الجدير بالذكر أن النظرة الثقافية السلبية للنظام الإيراني ليست مرتبطة فقط بطبيعة النظام الحاكم حالياً في إيران وإنما هي امتداد للنظرة السلبية التي تشكلت أيضاً تجاه نظام الشاه الدكتاتوري الذي كان يمارس أيضاً لغة متعالية تجاه دول الخليج. والخلاصة هي أن التغير الجذري في طبيعة النظم السياسية في إيران من نظام ملكي إلى نظام جمهوري لم يترتب عليه تغير حقيقي في مستوى الحريات السياسية المتاحة وخاصة تجاه الأقليات غير الفارسية، التي لها امتدادات بشرية في دول الخليج العربي، وتعاني من التهميش في كثير من الأحيان، كحال الأقلية العربية في الأحواز أو البلوش في شرق إيران مثلاً، ومن ثم ظلت النظرة الثقافية السلبية إلى النظام الإيراني قائمة (Phares, 2010: 222). أما ما يتعلق بالبند الخاص بنزاهة الانتخابات واستقلالية القرارات السياسية فقد كانت النظرة الثقافية متوسطة السلبية، ولعل ما

يفسر ذلك هو أن النظام الحالي في إيران وإن سمح للمواطنين الإيرانيين بممارسة حق الانتخاب فإنه قصر ذلك على حقهم في انتخاب رئيس الدولة دون المرشد العام للثورة، وهي انتخابات لم تسلم من شبهات التزوير، كما حدث في انتخابات عام 2009، التي نجح فيها المرشح المحافظ أحمدي نجاد المدعوم من المرشد وسقط المرشح الإصلاحي مير حسين الموسوي. وكان نتيجة ذلك أن خرجت المظاهرات الشعبية احتجاجاً على معلومات تظهر التلاعب بنتائج الانتخابات، ومن ثم تم التعامل مع المحتجين بقساوة شديدة نتج عنها سقوط العديد من القتلى والجرحى برصاص قوات الأمن، إضافة إلى اعتقال أعداد كبيرة من المتظاهرين (Addis, 2009: 7). من جانب آخر، يتمتع المرشد العام للثورة بصلاحيات واسعة وهيمنة على السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة؛ مما يتيح له التدخل في السلطات الأخرى ومن ثم الحد من فكرة الفصل بين السلطات بشكل جلي.

أما النظام السياسي الذي يقع في المرتبة الثالثة من حيث النظرة الثقافية السلبية فكان العدو الإسرائيلي الذي حصل على درجة متوسطة في جميع البنود. هذه النتيجة وإن بدت صادمة ومخالفة لما هو متوقع سواء من حيث الترتيب الأخير أو درجة البنود المتوسطة، فإنها قد تكون طبيعية مقارنة بالعراق وإيران؛ وذلك نتيجة لقربهما الجغرافي ولأثرهما المباشر على الكويت. إن النظرة الثقافية السلبية المتوسطة لإسرائيل قد تعتبر مقبولة أيضاً إذا ما أخذنا في الاعتبار النظرة الإعلامية العالمية لإسرائيل وترويجه فكرة كونها الدولة الديمقراطية الحقيقية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى ما يرافق ذلك الإعلام من التزام إسرائيل بالعملية الانتخابية بدرجة منتظمة تسمح بالتنافس بين الأحزاب السياسية التي ينضوي فيها بعض عرب 67 (Hermann, Heller, Cohen & Bublil, 2015: 92-104). الأمر الثالث الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو ضعف اهتمام المواطنين الكويتيين بمتابعة الشأن السياسي الانتخابي داخل إسرائيل واقتصار اهتمامهم على تعامل إسرائيل مع الشأن الفلسطيني، وهو بالطبع تعامل مشين كان له أثره الواضح في تقييم هذه الدولة دون مستوى الدعاية الإعلامية في ترويج ديمقراطية العدو، التي تظهر تمتعها بدرجة مرتفعة في الشأن الديمقراطي والحريات واستقلال السلطات.

2 – النظرة الثقافية إلى النظام الأمني الإيراني والعراقي والإسرائيلي:

أما ما يتعلق بالبُعد الأمني لهذه الأنظمة الثلاثة والنظرة الثقافية لأفراد العينة لهذا البُعد، فإن جدول (2) يوضح النظرة الثقافية السلبية على كُل بند من بنود النظام الأمني لهذه الدول، ودرجة الموافقة على العبارات إن كانت عالية، أو متوسطة، أو مُنخفضة.

جدول (2)

النسب المئوية لدرجة الموافقة على العبارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنظرة الثقافية السلبية على كل بند من بنود النظام الأمني لإيران، والعراق، والعدو الإسرائيلي، من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة، ودرجة الموافقة على العبارات إن كانت عالية، أو متوسطة، أو منخفضة

م	النظام الأمني لإيران	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	غير مبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
1	لدى هذه الدولة أطماع تجاه الكويت	61,8	22,7	7,7	3	3	1,8	4,32	1,13	مرتفعة	
2	ممكن أن تتفق مع أمريكا ضد الكويت	51,9	18,9	11	6,4	9,4	2,4	3,90	1,45	مرتفعة	
3	لديها أطماع توسعية ضد جيرانها	66,4	17,6	5,9	3,8	3,9	2,4	4,31	1,23	مرتفعة	
4	تشكل سياسة التسلح لديها خطراً علينا	67,4	20,7	5,7	2,4	2,7	1,1	4,44	1,02	مرتفعة	
5	هناك تهديد عسكري مباشر علينا منها	57,2	23	9,4	4,4	3,5	2,6	4,18	1,24	مرتفعة	
6	أشعر بالخوف على مستقبل الكويت منها	68,6	16,7	6,2	3,9	3,6	,9	4,40	1,10	مرتفعة	
7	أتمنى وجود بلدي من دونها على الخريطة	58,7	13,1	12,6	6,5	5,9	3,2	4,03	1,42	مرتفعة	
	المتوسط الحسابي للمقياس							**4,23**	**1,23**	**مرتفعة**	1
	النظام الأمني للعراق										
1	لدى هذه الدولة أطماع تجاه الكويت	56,0	28,9	8,0	3,3	1,7	2,1	4,28	1,09	مرتفعة	
2	ممكن أن تتفق مع أمريكا ضد الكويت	42,6	24,8	12,4	8,8	7,7	3,6	3,76	1,46	مرتفعة	
3	لديها أطماع توسعية ضد جيرانها	54,1	25,3	11,4	4,7	2,4	2,1	4,18	1,17	مرتفعة	

تابع / جدول (2)

النسب المئوية لدرجة الموافقة على العبارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنظرة الثقافية السلبية على كل بند من بنود النظام الأمني لإيران، والعراق، والعدو الإسرائيلي، من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة، ودرجة الموافقة على العبارات إن كانت عالية، أو متوسطة، أو منخفضة

م	النظام الأمني للعراق	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	غير مبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
4	تشكل سياسة التسلح لديها خطراً علينا	50,5	25,3	13,3	4,7	3,0	3,2	4,06	1,27	مرتفعة	
5	هناك تهديد عسكري مباشر علينا منها	50,1	28,7	11,8	4,7	2,9	1,8	4,13	1,16	مرتفعة	
6	أشعر بالخوف على مستقبل الكويت منها	58,5	20,6	9,7	5,0	2,9	3,3	4,17	1,28	مرتفعة	
7	أتمنى وجود بلدي من دونها على الخريطة.	50,7	16,5	17,3	6,2	6,5	2,7	3,90	1,40	مرتفعة	
	المتوسط الحسابي للمقياس							**4,07**	**1,26**		**2**
	النظام الأمني للعدو الإسرائيلي										
1	لدى هذه الدولة أطماع تجاه الكويت	32,8	26,6	21,5	10,0	5,4	3,6	3,61	1,36	متوسطة	
2	ممكن أن تتفق مع أمريكا ضد الكويت	56,6	19,1	10,7	6,4	4,1	3,2	4,08	1,08	مرتفعة	
3	لديها أطماع توسعية ضد جيرانها	60,4	20,6	8,6	3,3	3,2	3,8	4,20	1,30	مرتفعة	
4	تشكل سياسة التسلح لديها خطراً علينا	62,3	20,2	8,3	3,6	1,8	3,8	4,26	1,25	مرتفعة	
5	هناك تهديد عسكري مباشر عيلنا منها	35,5	21,5	24,0	8,5	6,8	3,6	3,59	1,04	متوسطة	
6	أشعر بالخوف على مستقبل الكويت منها	47,0	21,1	14,2	8,2	5,7	3,8	3,84	1,43	مرتفعة	
7	أتمنى وجود بلدي من دونها على الخريطة.	65,9	11,9	10,9	4,5	3,9	2,9	4,23	1,31	مرتفعة	
	المتوسط الحسابي للمقياس							**3,97**	**1,25**	**مرتفعة**	**3**

تُشير النتائج – كما يوضحها جدول (2) – إلى أن أعلى المعدلات للنظرة الثقافية السلبية إلى الأنظمة الثلاثة المتعلقة بالنظام الأمني هي النظرة إلى النظام الأمني الإيراني (M = 4.23; SD = 23)، ومن ثمّ النظام الأمني العراقي (M = 4.07; SD = 1.26)، فنظام العدو الإسرائيلي الأمني (M = 3.97; SD = 1.25) والتي جاءت في مجملها بدرجة مرتفعة. ومن الملاحظ أيضاً أن درجة الموافقة والموافقة بشدة قد حصلت على أعلى النسب في جميع البنود الخاصة بالخوف والتهديد المتعلق بالنظام الأمني للعراق، ولإيران، وكذلك إسرائيل في جميع البنود. ولكن احتلت النسب الأعلى في درجة الموافقة والموافقة بشدة بشكل عام في التعاون مع إيران أولاً والعراق ثانياً وأخيراً عند إسرائيل. فهُناك شعور بالمخاطر الأمنية من قبل أفراد العينة البحثية يقع بالدرجة الأولى من إيران، ومن ثمّ العراق، وبالمرتبة الثالثة النظام الأمني الإسرائيلي. وقد جاءت جميع البنود في النظامين الأمني الإيراني والعراقي بدرجة مرتفعة؛ حيث يرى أفراد العينة أن هذين النظامين لديهما أطماع تجاه الكويت، وأنهما يمكن أن يتفقا مع بعض القوى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ضد الكويت، ولديهما أطماع توسعية ضد جيرانهما، وأن سياسة التسلح تُشكل خطراً علينا، وأن هُناك تهديداً مُباشراً لنا منهما، ويشعر أفراد العينة بالخوف على مستقبل الكويت منهما، ويتمنى أفراد العينة أخيراً وجود الكويت من دونهما على الخريطة. إن جميع البنود السابقة جاءت بدرجة مرتفعة من حيث الاستجابة لدى أفراد العينة، ولا يستغرب أن يوجد مثل هذا الشعور لدى أفراد العينة تجاه نظامين يتسمان بطبيعة ثورية. فالنظام الإيراني – كما أوضحنا سابقاً – هو نظام يؤمن بفكرة تصدير الثورة، وهي سياسة انتهجها منذ نجاحه في إسقاط الشاه، وهي جزء من العقيدة الدفاعية لبقاء النظام الإيراني، وكما يقال الهجوم أفضل وسيلة للدفاع، فكان أن بادر النظام الإيراني لإطلاق فكرة تصدير الثورة بما يحقق له المبادرة في التأثير على الآخرين بدلاً من أن يكون هو المتأثر، خاصة في وقت يكون فيه النظام طري النشأة. ما يرفع درجة المخاوف لدى أفراد العينة اعتماد النظام الإيراني على ركنين أساسيين في تحقيق أهداف التوسع: أولهما قيام عقيدة التوسع على أسس دينية باستغلال الجانب المذهبي في استدرار العواطف لدى المنتمين للمذهب الاثني عشري بالدرجة الأولى، وثانيهما أنه يعتمد على توظيف الامتدادات المذهبية لأبناء المذهب الاثني عشري في الدول الخليجية في خدمة أهدافه، وذلك من خلال إظهار النظام الإيراني وصايته الدينية على أبناء هذا المذهب خارج حدوده السياسية. لذلك يلاحظ تزايد تدخل النظام الإيراني في شؤون دول

الجوار الخليجي في القضايا التي يكون أبناء المذهب الشيعي طرفاً فيها، كما هو الحال مع الاحتجاجات التي قامت في البحرين بقيادة الجمعيات الشيعية أو إعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر في المملكة العربية السعودية. ففي مسألة البحرين أصدر النظام الإيراني تصريحات شديدة اللهجة تجاه حكومة البحرين كما استضافت إيران عدداً من نواب الكتل الشيعية البحرينية من أجل إلقاء خطابات تندد بتعامل قوات الأمن البحرينية مع المتظاهرين الشيعة في ميدان اللؤلؤة في المنامة، وهو ما نتج عنه ازدياد ثقة الجمعيات الشيعية البحرينية بقوة موقفهم ومن ثم رفع سقف مطالبهم (ساسة بوست، 2015). أما في حالة المملكة العربية السعودية فقد ترتب على إعدام رجل الدين نمر النمر، قيام مجموعة من المتظاهرين الإيرانيين بمحاصرة السفارة السعودية في طهران وإحراقها (الحياة، 2016). إن مثل هذه السلوكيات تكمن خطورتها في إظهار النظام الإيراني بكونه المدافع عن الطائفة الشيعية من مواطني الخليج وكأنهم من مواطنيها بهدف زعزعة ولاء الشيعة تجاه دولهم.

كذلك كشفت العينة عن وجود درجة مرتفعة من التخوف تجاه إمكانية اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران بما يخالف مصالح الكويت، وقد يرجع هذا الإحساس إلى النظرة الشعبية العامة التي تؤمن بالفكرة القائلة إنه "ليس هناك صديق دائم ولا عدو دائم وإنما مصالح دائمة"، ومن إدراك أن مثل هذا المبدأ هو ما تسير عليه الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع دول العالم، ومن ثم من الطبيعي أن تتغير دفة السياسة الخارجية الأمريكية من دعم الكويت والتحالف معها إلى دعم إيران، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار فارق الثقل الاقتصادي والسياسي الذي يصب في صالح إيران. في الواقع هذه النظرة لها ما يبررها ليس على المستوى الفكري فقط وإنما من تجربة الغزو العراقي للكويت أيضاً؛ حيث يؤمن كثير من الكويتيين بأن الغزو العراقي ما كان ليحدث لولا وجود مؤامرة أمريكية، وهم يشيرون في هذا الشأن إلى اللقاء الذي تم بين صدام حسين والسفيرة الأمريكية في بغداد أبريل غلاسبي، وأشيع أنها قالت له: إن الولايات المتحدة لا تتدخل في الخلافات الحدودية بين بلدين عربيين، وهو الأمر الذي فهمه صدام حسين على أنه ضوء أخضر لغزو الكويت، الدولة الأقرب إلى مصالح الولايات المتحدة. على الرغم من أن تلك المقولة لم تثبت وتم إنكارها من قبل السفيرة نفسها (الحياة، 2008)، إلا أنها لا تزال رائجة على لسان كثير من الكويتيين كحادثة وقعت، وهو الأمر الذي يدعم الفكرة القائمة على أن المصالح الدائمة وليس الصداقات هي منهج الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص والغرب بشكل عام.

كذلك كشفت النتائج في جدول (2) عن وجود شعور بخطورة سياسة التسلح لدى النظام الإيراني على الأمن الكويتي، وهذا بالتأكيد يرجع بالدرجة الأولى إلى الهواجس والمخاوف تجاه نوايا النظام الإيراني من بناء برنامج نووي. إن سياسة التكتم الإيرانية حول برنامجها النووي لسنوات عديدة حتى كشفت عنه المعارضة الإيرانية عام 2002؛ أي بعد ست سنوات من الشروع في بناء أول منشأة نووية ومن ثم بناء مفاعلات أخرى تعتمد في التشغيل على الماء الثقيل واليورانيوم الطبيعي المتوافر في إيران بشكل يسمح لإنتاج البلوتونيوم بكميات يتطلبها السلاح النووي، وسياسة المماطلة الإيرانية في السماح للمفتشين الدوليين بزيارة تلك المنشآت، كلها مؤشرات تصرف النظر عن تصديق ادعاءات النظام الإيراني بأن برنامجه النووي ذو أهداف سلمية وليست عسكرية (إبراهيم وعبدالمجيد 2016). وعند امتزاج فكرة تصدير الثورة ووصاية النظام الإيراني على مصالح أبناء المذهب داخل دول الخليج وخطاب التحدي والتعالي الذي يردده النظام الإيراني تجاه دول الخليج، مع فكرة بناء برنامج نووي ذي طبيعة يغلب عليها الطابع العسكري فإنه يحق للكويت ودول الخليج أن تشعر بالخطر من سياسة التسلح التي ينتهجها النظام الإيراني، وبتهديده العسكري المباشر عليها، ومن ثم بعدم الاطمئنان على مستقل الكويت بشكل خاص والخليج بشكل عام، كما تشير البنود 5 و6 و7.

وكما هو الحال مع النظام الإيراني كان الأمر مع النظرة الأمنية للنظام العراقي؛ حيث أظهرت النتائج وجود درجة مرتفعة في جميع البنود دون استثناء. فقد أجابت العينة بدرجة مرتفعة بوجود أطماع لدى النظام العراقي تجاه الكويت، وهذا يرجع بالطبع – كما أسلفنا – إلى التجارب المريرة التي مرت بها الكويت في علاقتها مع النظام العراقي والتي راوحت ما بين رفض العراق الاعتراف بسيادة الكويت بعد الاستقلال مروراً بالحوادث الحدودية كحادثة الصامتة عام 1973، التي قتل فيها بعض حراس الحدود الكويتية على يد قوة عراقية، ثم إلى اكتساح جميع الأراضي الكويتية وضمها للعراق عام 1990، والمماطلة في الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وصيانة العلامات الحدودية بين البلدين بعد سقوط النظام البعثي.

إن النظرة الأمنية المتوجسة اليوم تجاه النظام العراقي ليست مرتبطة بالحكومة العراقية بقدر ما هي مرتبطة بعوامل أخرى تختلف في طبيعتها عما كان في الماضي. فالعراق اليوم ليس هو العراق بالأمس؛ ذلك أن الفوضى العارمة أصبحت هي السمة الأساسية لوصف الأوضاع في العراق، فالحكومة المركزية

تعاني من صعوبة كبيرة في السيطرة على الأوضاع الأمنية العامة في العراق، وأصبحت الأحزاب أو التنظيمات السياسية متحررة بدرجة كبيرة من الانصياع للقرارات الصادرة عن الحكومة المركزية، بل تملك مليشيات عسكرية تأتمر بأوامرها، ومن ذلك – مثلاً – فيلق بدر المرتبط بمنظمة بدر التي أسسها محمد باقر الحكيم وسرايا السلام المرتبطة برجل الدين مقتدى الصدر، وعصائب أهل الحق التابعة للقيادي المنشق عن التيار الصدري قيس الخزعلي، وهناك جيش المختار التابع لحزب الله – فرع العراق، وكذلك الحشد الشعبي الذي أسس بفتوى من المرجع الشيعي علي السيستاني (ساسة بوست، 2015). إن مثل هذا الوضع يجعل، بكل تأكيد، صنع القرار السياسي مشتتاً بين قوى عديدة، لكل منها أجندتها الخاصة. بل الأخطر من ذلك أن كثيراً من تلك التنظيمات السياسية وما يتبعها من مليشيات عسكرية مرتبطة بصورة أو بأخرى بالنظام السياسي الإيراني كحال فيلق بدر وجيش المختار. وتأتي الإشكالية الكبرى فيما يتعلق بجزئية التخوف من الأطماع العراقية التوسعية تجاه الكويت والخليج من اعتقاد كثير من الكويتيين بأن السيادة العراقية اليوم هي رهينة بيد النظام الإيراني الذي أصبح يملك التأثير الأكبر على الحكومة العراقية والتنظيمات السياسية بل يملك قوات خاصة به توجد داخل الأراضي العراقية تحت مسمى فيلق القدس تابعة للحرس الثوري الإيراني، حتى أصبح العراق بمثابة الحديقة الخلفية للنظام الإيراني ومثالاً حياً لواقعية السياسة التوسعية الإيرانية وأداة يمكن استغلالها في تحقيق الأطماع التوسعية الإيرانية تجاه الكويت والخليج. وهكذا أصبح العراق يمثل تهديداً مباشراً على الأمن الكويتي بسبب الطبيعة الفوضوية التي يعيشها ولسقوطه تحت هيمنة النظام الإيراني، ناهيك عن أثر البعد الإعلامي الذي يكشف بين فترة وأخرى عن حوادث قتل ومجازر بدوافع الانتقام الطائفي. أمام هذا الوضع يصبح من الطبيعي أن يشعر المواطن الكويتي بدرجة عالية من الخوف على مستقبل الكويت من النظام والوضع الأمني في العراق كما تعكسه نتائج العينة.

وفيما يتعلق بالنظام الأمني الإسرائيلي، فإن أفراد العينة أجابت بمعدلات مرتفعة على جميع البنود ما عدا بندين؛ الأمر الذي كشف عن شعور أفراد العينة بتفوق خطر كل من النظام الإيراني والنظام العراقي على خطر النظام الإسرائيلي. إن هذا الشعور يرجع بالتأكيد إلى البعد الجغرافي لإسرائيل مقارنة بالقرب الجغرافي لكل من النظام الإيراني والنظام العراقي، وهو أمر يتضح من خلال إجابة أفراد

العينة بمعدلات متوسطة عن البند الأول "لدى هذه الدولة أطماع تجاه الكويت"، والبند الخامس "هناك تهديد عسكري مباشر علينا منها"؛ حيث يظهر أن البعد الجغرافي كان سبباً في تخفيف فكرة التهديد المباشر، ومن ثم خفف أيضاً فكرة الأطماع وجعل الدرجة متوسطة لكلا البندين. الأمر الآخر الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو أن إسرائيل لم تظهر أي سياسة عدائية أو تهديداً مباشراً تجاه الكويت، بل على العكس كان موقف إسرائيل مسانداً للموقف الكويتي في بعض الأحيان، كما هو الحال في أثناء الغزو العراقي للكويت، وهو أمر يتذكره كثير من الكويتيين عند المقارنة بين الخطرين العراقي والإسرائيلي؛ مما يجعلهم بالتأكيد يقدمون خطر النظام العراقي المتخم تاريخه بالأزمات مع الكويت على الخطر الإسرائيلي الذي لم يكن كذلك. كذلك الحال في تقديم خطر النظام الإيراني على الخطر الإسرائيلي؛ ذلك أن إيران كانت وراء عدد من التفجيرات في الكويت بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو أمر لم تماثله في الممارسة إسرائيل (الأمين، 2016).

أما ما يتعلق بالبنود الأخرى فقد جاءت درجتها مرتفعة؛ حيث يشعر أصحاب العينة بأن الولايات المتحدة يمكن أن تتفق مع إسرائيل، وهذا أمر طبيعي كون إسرائيل هي الحليف الأول لها في المنطقة. كما جاءت درجة بند الأطماع التوسعية تجاه الجيران مرتفعة؛ لأن هذا الأمر يثبته الواقع من حيث احتلال إسرائيل للأراضي العربية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان وسيناء. أما ارتفاع درجة خطر سياسة تسلح إسرائيل فهي مرتبطة بالدرجة الأولى بامتلاكها للتفوق العسكري وخاصة في جانبه النوعي المتمثل في استمرارها في بناء ترسانتها النووية، وهي ترسانة قادرة على إلحاق الدمار الشامل بالدول العربية جمعاء سواء كانت قريبة أم بعيدة؛ ولذلك جاء الخوف على مستقبل الكويت من خطر إسرائيل كنتيجة طبيعية، إضافة إلى أن حلم إسرائيل بأن تكون حدودها من النيل إلى الفرات قابعة أيضاً في أذهان العرب، وذلك عند الحديث عن مستقبل الصراع مع إسرائيل ومن ثم من المنطقي أن يكون زوال إسرائيل من الخريطة هو تمنٍّ مرتفع الدرجة عند أفراد العينة.

3 – النظرة الثقافية إلى التعاون مع الأنظمة الإيرانية والعراقية والإسرائيلية:

أما ما يتعلق بموضوع التعاون مع هذه الأنظمة وإمكانية ذلك من خلال وجهة نظر أفراد العينة، فإن جدول (3) يوضح النظرة الثقافية السلبية على كل بند من بنود التعاون مع هذه الدول، ودرجة الموافقة على العبارات إن كانت مرتفعة، أو مُنخفضة، أو متوسطة.

جدول (3)

النسب المئوية لدرجة الموافقة على العبارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنظرة الثقافية السلبية إلى كل بند من بنود التعاون مع إيران، والعراق، والعدو الإسرائيلي، ودول الخليج من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة، ودرجة الموافقة على العبارات إن كانت عالية، أو متوسطة، أو منخفضة

م	التعاون مع إيران	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	غير مبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
1	تحاول فرض رأيها وقراراتها على الكويت.	35,0	30,9	14,4	11,6	5,8	2,4	3,70	1,33	مرتفعة	
2	لا مجال لتحقيق تعاون معها.	42,9	16,2	19,8	9,7	8,0	3,3	3,67	1,47	مرتفعة	
3	لا بد من ألا نقوي علاقتنا معها.	34,3	10,6	18,0	19,0	15,1	3,0	3,21	1,58	متوسطة	
4	لا يوجد فيها بعض العقلاء يمكن التفاهم معهم.	26,4	13,6	26,6	18,0	12,2	3,2	3,15	1,46	متوسطة	
	المتوسط الحسابي للمقياس							**3,43**	**1,46**	**متوسطة**	**2**
	التعاون مع العراق										
1	تحاول فرض رأيها وقراراتها على الكويت.	26,7	30,0	19,6	13,4	8,2	2,1	3,47	1,34	متوسطة	
2	لا مجال لتحقيق تعاون معها.	41,5	17,9	19,8	10,8	6,5	3,5	3,67	1,44	مرتفعة	
3	لا بد من ألا نقوي علاقتنا معها.	31,9	13,3	17,7	20,6	13,9	2,9	3,21	1,54	متوسطة	
4	لا يوجد فيها بعض العقلاء يمكن التفاهم معهم.	27,2	13,5	26,5	20,4	10,1	2,3	3,20	1,41	متوسطة	
	المتوسط الحسابي للمقياس							**3,39**	**1,43**	**متوسطة**	**3**

تابع / جدول (3)

النسب المئوية لدرجة الموافقة على العبارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنظرة الثقافية السلبية إلى كل بند من بنود التعاون مع إيران، والعراق، والعدو الإسرائيلي، ودول الخليج من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة، ودرجة الموافقة على العبارات إن كانت عالية، أو متوسطة، أو منخفضة

م	التعاون مع العدو الإسرائيلي	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	غير مبين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
1	تحاول فرض رأيها وقراراتها على الكويت.	18,1	17,8	29,7	16,4	14,5	3,5	2,98	1,40	متوسطة	
2	لا مجال لتحقيق تعاون معها.	52,4	14,5	13,7	6,8	10,1	2,6	3,85	1,49	مرتفعة	
3	لا بد من ألا نقوي علاقتنا معها.	50,2	11,5	15,1	9,8	10,3	3,0	3,72	1,54	مرتفعة	
4	لا يوجد فيها بعض العقلاء يمكن التفاهم معهم.	39,8	11,3	22,1	11,2	11,8	3,8	3,45	1,56	متوسطة	
	المتوسط الحسابي للمقياس							**3,5**	**1,50**	**متوسطة**	**1**

يُشير جدول (3) إلى أن النظرة الثقافية السلبية للتعاون تأتي في مقدمتها مع النظام الإسرائيلي (م=3,5؛ ع= 1,50)، ومن ثمّ التعاون مع إيران (م=3,43؛ ع=1,46)، وفي المرتبة الثالثة يأتي العراق (م= 3,39؛ع=1,43). ومن الملاحظ أيضاً أن درجتي الموافقة والموافقة بشدة قد حصلتا على أعلى النسب في جميع البنود الخاصة بموضوع عدم القدرة على التعاون مع العراق، وإيران، وكذلك إسرائيل. ولكن النسب العليا احتلت درجتي الموافقة والموافقة بشدة بشكل عام مع إسرائيل ومن ثم إيران فالعراق. ففيما يتعلق بالتعاون مع إسرائيل وإمكانيته فإن أفراد العينة ترى أن التعاون مع هذا النظام أمر غير مرغوب فيه بشكل أكبر مُقارنة بالأنظمة الأُخرى. ففي مجال التعاون مع النظام الإسرائيلي، جاءت إجابة المبحوثين ونظرتهم إلى عبارة "لا مجال لتحقيق تعاون معها"، وعبارة "لا بُد من ألا نقوي علاقتنا معها" بدرجة سلبية كبيرة، وهذه النظرة السلبية المرتفعة تجاه التعاون مع إسرائيل تعتبر طبيعية كون إسرائيل مغتصبة لأراض عربية وعلى رأسها مدينة القدس، التي يكن لها المسلمون عامة قدسية دينية خاصة لوجود المسجد الأقصى فيها وبسبب ممارسات البطش المتكررة والمستمرة لإسرائيل تجاه الفلسطينيين العزل بداخل فلسطين، ناهيك عن طبيعة العلاقة التي سطرتها كتب التاريخ بين المسلمين واليهود. ومن ثم فإن تقوية العلاقة مع إسرائيل تصبح غير مستساغة بدرجة كبيرة في ضوء الأسباب السابقة وما اتسمت به العلاقة من صراع على المستوى السياسي والديني والتاريخي. أما ما يتعلق بعبارتي "محاولة فرض رأيها وقراراتها على الكويت"، و"لا يوجد فيها بعض العُقلاء الذين يمكن التفاهم معهم"؛ فقد كانت آراء العينة أقل سلبية؛ حيث كانت الدرجة متوسطة، وهي درجة تعتبر مرتفعة نوعاً ما إذا ما أخذنا في الاعتبار انعدام وجود علاقة بين الكويت وإسرائيل تبرر ذلك التأثير، ولعل التفسير لتلك الدرجة المتوسطة يكمن ربما في اعتقاد أفراد العينة بوجود تأثير غير مباشر على الكويت عبر وسيط يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الأول لإسرائيل؛ حيث يؤمن كثير من الكويتيين بأن السياسة الأمريكية الخارجية وخاصة في الشرق الأوسط خاضعة بدرجة كبيرة لتأثير اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس الأمريكي على وجه الخصوص وفي الدوائر الأمريكية الحكومية الأخرى على وجه العموم. كذلك أعطت العينة درجة متوسطة للعبارة المتعلقة بعدم وجود بعض العقلاء يمكن التفاهم معهم، وهذا أمر طبيعي؛ حيث لا يخلو أي مجتمع إنساني من وجود عقلاء يمكن التفاهم معهم، وإسرائيل ليست حالة

شاذة هنا، ولكن الإشكالية تكمن في مدى تأثير هؤلاء العقلاء على السياسة العامة للبلاد، وهو تأثير قد يكون متواضعاً في كثير من الأحيان؛ ففي إسرائيل توجد طائفة يهودية دينية تسمى ناطوري كارتا تعيش فيها ولكنها تعادي الصهيونية وتعارض وجود إسرائيل كدولة إلا أن تأثيرها على السياسة الخارجية لإسرائيل لا يكاد يذكر.

أما ما يتعلق بالتعاون مع النظام الإيراني فإن إجابات المبحوثين جاءت بصورة سلبية مرتفعة في عبارتي "تُحاول أن تفرض رأيها وقراراتها على الكويت"، و"لا مجال لتحقيق تعاون معها" فيما جاءت العبارتان الأخريان بصورة متوسطة من حيث درجة النظرة السلبية لتحقيق التعاون. هذه الدرجة المرتفعة في قضية فرض إيران قراراتها على الكويت قد ترجع – كما أسلفنا – إلى السياسة الإيرانية الخارجية القائمة على تصدير الثورة وإلى الخطاب الإيراني المتعالي في المنطقة. فسياسة تصدير الثورة قد يراها كثير من الكويتيين على أنها إحدى الأدوات السياسية التي تسعى إيران من خلالها إلى إيجاد حركات ثورية في دول الخليج تستلهم من التجربة الإيرانية أسس التغيير السياسي ويجعلها أنموذجاً يحتذى في عملية التحول من النظام الوراثي إلى النظام الديني، ومن ثم بسط نفوذها الأيديولوجي على دول المنطقة. إن الخطاب الفوقي من جانب القيادة الإيرانية تجاه دول المنطقة من جانب وخطاب التحدي الموجه للدول الكبرى كالولايات المتحدة والدول الغربية من جانب آخر يرسم في مخيلة كثير من أبناء الخليج على وجه العموم والكويتيين على وجه الخصوص صورة واضحة للعلاقة التي تسعى إيران لفرضها على أرض الواقع السياسي في المنطقة، وذلك بالظهور بمظهر الدولة المهيمنة على شؤون منطقة الخليج، ومن ثم على الدول الواقعة على ضفافه. لذا كان من الطبيعي أن يعطي كثير من أفراد العينة درجة مرتفعة لعبارة "فرض إيران رأيها وقراراتها على الكويت"، كما أن من الطبيعي أيضاً أن تحصل عبارة "لا مجال لتحقيق التعاون معها" على درجة مرتفعة؛ لأنها قد تكون تحصيل حاصل للتخوف من أن زيادة مجالات التعاون مع إيران قد يترتب عليها تغلغل أكبر لنفوذها داخل الكويت. وعلى الرغم من ذلك فإن أفراد العينة أعطوا درجة متوسطة لعبارة "يجب ألا نقوي علاقتنا معها"، في حين قد يكون من المتوقع أن تكون الدرجة مرتفعة اتساقاً مع ارتفاع درجة السؤالين السابقين عليه، ولعل تفسير تلك الدرجة المتوسطة يرجع إلى أمرين: الأول هو أن التخوف من التعاون معها لا يعني قطع

العلاقات أو معاداتها بل إبقاءها في حدود معينة بحكم القرب الجغرافي والتقارب الديني، والثاني هو وجود امتداد مذهبي إثني عشري داخل الكويت قد يحمل في نفسه تخوفاً أقل تجاه إيران ونواياها مقارنة بأتباع المذهب السني وهم الأغلبية. أما ما يتعلق بسؤال "لا يوجد فيها بعض العقلاء يمكن التفاهم معهم" فكانت الدرجة متوسطة وهذا أمر طبيعي؛ فالعقلاء موجودون في كل مجتمع، كما ذكرنا سابقاً. أضف إلى ذلك أنه في مقابل التيار الراديكالي المتشدد في إيران هناك ما يطلق عليه التيار الإصلاحي الذي استطاع أن يصل لرئاسة الدولة، كما هو الحال مع الرئيس السابق محمد خاتمي الذي تولى السلطة بين عامي 1997 و 2005، وطرح في أثناء توليه السلطة خطاباً متوازناً في حديثه عن العلاقة بين إيران وجيرانها والمعسكر الغربي؛ وهو الأمر الذي قد يخفف من الصورة المتشائمة تجاه الساسة الإيرانيين.

أما النظام العراقي والتعاون معه، فقد جاءت النظرة الثقافية السلبية المرتفعة في عبارة لا مجال لتحقيق التعاون معها. ولعل مفهوم كثير من أفراد العينة لهذا السؤال هو أن تكون مجالات التعاون كما كانت في السابق قبل الغزو العراقي للكويت، وإلا فالتعاون بين البلدين قائم ولكنه متواضع؛ وذلك بسبب الأوضاع الأمنية للعراق. هذا، وقد جاءت بقية العبارات الأُخرى في إطار النظرة الثقافية السلبية المتوسطة. فالعراق اليوم لم يعد تلك القوة السياسية المؤثرة التي كانت موجودة أيام حكم النظام البعثي، كما أن انشغاله بأوضاعه الداخلية وتدخل عدد من دول الجوار في شؤونه جعله طرفاً متأثراً أكثر من كونه مؤثراً. إلا أن مماطلته بالسابق في قضية تحديد الحدود والتصريحات العدائية التي تصدر بين حين وآخر من قبل بعض السياسيين تجاه الكويت أو تلك التي تعكس حالة من التدخل بالشؤون الداخلية كتصريح بعض المليشيات العسكرية أو تظاهراتهم في قضايا خاصة بالشؤون الداخلية الكويتية[2] قد تكون قد أخذت في الحسبان عند كثير من أفراد العينة عند إجابتهم عن هذا السؤال، وهو أمر قد يكون انعكس ربما على رأي العينة في الإجابة عن السؤال المتعلق بـ "لا بد من أن لا نقوي علاقتنا مع العراق"؛ حيث كانت الدرجة متوسطة. إن تاريخ الأزمات بين الكويت والعراق والغزو العراقي

(2) في أبريل 2014 قام أنصار الحشد الشعبي، وبحضور بعض الشخصيات النيابية العراقية، بتظاهرة أمام السفارة الكويتية في بغداد احتجاجاً على ما وصفوه باستهداف النائب الكويتي عبدالحميد دشتي، بعد أن قامت السلطات الكويتية باتخاذ إجراءات بحقه. انظر العربي الجديد بتاريخ 11 أبريل 2016.

والأوضاع الأمنية، كلها عوامل تدفع باتجاه التخوف من تقوية العلاقات مع العراق على الرغم من أن الهاجس الأكبر المتمثل في سيطرة النظام البعثي المعادي للكويت قد تلاشى بعد سقوط حكم صدام حسين في عام 2003، وقدوم نظام سياسي معارض له. درجة الموافقة على السؤال المتعلق بـ "لا يوجد فيها بعض العقلاء يمكن التفاهم معهم" كانت متوسطة، كما هو الحال مع السؤال نفسه في نحو كل من إسرائيل وإيران، وهو ما يعكس أيضاً التطورات السياسية الإيجابية التي عمت العلاقات الكويتية العراقية بعد سقوط حكم صدام حسين وقدوم قيادة سياسية أفضل في تعاملها مع الجانب الكويتي، ورؤساء اتسمت تصريحاتهم بدرجة من التوازن كانت مفقودة أيام حكم صدام حسين.

ثانياً – الفروق في النظرة الثقافية إلى الأنظمة السياسية والأمنية ودرجة التعاون بين دول الإقليم:

1 – الفروق في النظرة الثقافية إلى النظام السياسي في كل من إيران والعراق وإسرائيل:

للإجابة عن التساؤل الخاص الذي مفاده: هل هُناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة السياسية والنظام الأمني، ودرجة التعاون في الأنظمة الثلاثة (الإيراني، العراقي، الإسرائيلي) في النظرة الثقافية السلبية إلى هذه الأنظمة، فقد استخدم اختبار (ت) للكشف عن هذه الفروق في المعدلات بين الأنظمة الثلاثة.

وللكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم الثقافية إلى الأنظمة السياسية لكل من إيران، والعراق، وإسرائيل، فإن جدول (4) يوضح هذه الفروق.

جدول (4)
المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) وقيم (ت) للفروق بين اتجاهات أفراد العينة نحو الأنظمة السياسية لكل من إيران والعراق وإسرائيل

الاتجاهات الثقافية للنظام السياسي	م	ع	الفروق مع الأنظمة الأخرى	قيمة ت
النظام السياسي الإيراني	14,01	4,50	النظام السياسي الإيراني * النظام السياسي العراقي النظام السياسي الإيراني * النظام السياسي لإسرائيل	-5,28*** 17,79***
النظام السياسي العراقي	14,65	4,26	النظام السياسي العراقي * النظام السياسي لإسرائيل	21,65***

*** دال إحصائياً عند مستوى 0,001.

تُشير نتائج الدراسة من خلال جدول (4) إلى أن هُناك فروقاً دالة إحصائياً في اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم السلبية إلى النظام السياسي الإيراني والنظام السياسي العراقي باتجاه النظام العراقي. فقد جاءت اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم السلبية تجاه النظام السياسي العراقي بمعدل أعلى (م = 14,65؛ ع=4,26) من معدل اتجاهاتهم ونظرتهم السلبية تجاه النظام السياسي الإيراني (م= 14,01، ع= 4,50). وهذا أمر متوقع نتيجة تضرر الشعب الكويتي بشكل مباشر من النظم السياسية العراقية البعثية السابقة، ابتداء بنظام عبدالكريم قاسم وانتهاء بنظام صدام حسين. فذكرى الغزو العراقي وما ترتب عليه من آثار سياسية واقتصادية ونفسية وغيرها لا تزال عالقة في ذهن كثير من الكويتيين ممن عاشوا تلك الفترة الذين بدورهم نقلوا ذكراها إلى أبنائهم ممن لم يعش تلك الأيام. إضافة إلى ما سبق فإن تكرار الحديث عن ذكرى الغزو العراقي وما تسبب به من مآس للشعب الكويتي في الإعلام الكويتي وفي المناهج الدراسية هو عامل آخر يسهم في بقاء تلك النظرة السلبية تجاه النظام السياسي العراقي بشكل أعمق مقارنة بالنظم السياسية الأخرى. من جانب آخر كشفت نتائج الدراسة أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين النظام السياسي الإيراني، والنظام السياسي الإسرائيلي، باتجاه النظام السياسي الإيراني، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم السلبية تجاه النظام السياسي الإيراني جاءت بمعدل أعلى من معدل اتجاهاتهم ونظرتهم السلبية تجاه النظام السياسي لإسرائيل (م=10,61، ع=4,13). فعلى الرغم من وجود نظرة سلبية تجاه النظام الإيراني وإسرائيل فإن النظرة السلبية للنظام الإيراني كانت أعمق بحكم القرب الجغرافي بين الكويت وإيران والتأثير المباشر للتصريحات الإيرانية السلبية والمتكررة تجاه الكويت ودول الخليج مقارنة بالبعد الجغرافي النسبي لإسرائيل عن الكويت وندرة التصريحات السلبية المباشرة لإسرائيل تجاه الكويت ودول الخليج.

أما ما يتعلق بوجود فروق دالة إحصائياً بين اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم السلبية للنظام السياسي العراقي مع النظام السياسي لإسرائيل، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هُناك فروقاً دالة إحصائياً بين النظام السياسي العراقي، والنظام السياسي الإسرائيلي، باتجاه النظام السياسي العراقي. فقد جاءت اتجاهات أفراد العينة، ونظرتهم السلبية بمعدل أعلى نحو النظام السياسي العراقي، مقارنة بمعدل الاتجاهات نحو النظام السياسي الإسرائيلي. وهذا أمر تحصيل حاصل؛ ذلك أنه إذا

كان معدل نظرة أفراد العينة سلبية بشكل أكبر تجاه النظام الإيراني مقارنة بالنظرة السلبية للنظام الإسرائيلي فإنه من المتوقع أن يكون معدل نظرتهم السلبية تجاه النظام الإسرائيلي أيضاً أقل مقارنة بنظرتهم السلبية تجاه النظام العراقي التي هي أكبر من نظرتهم السلبية تجاه النظام الإيراني.

2 – الفروق في النظرة الثقافية إلى النظام الأمني في كل من إيران والعراق وإسرائيل:

أما ما يتعلق بالنظام الأمني، فإنه للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة، ونظرتهم الثقافية السلبية إلى النظام الأمني لكل من إيران، والعراق، وإسرائيل، فإن جدول (5) يوضح هذه الفروق.

جدول (5)
المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) وقيم (ت) للفروق بين اتجاهات أفراد العينة نحو الأنظمة الأمنية لكل من إيران والعراق وإسرائيل

الاتجاهات الثقافية للنظام الأمني	م	ع	الفروق مع الأنظمة الأخرى	قيمة ت
النظام الأمني الإيراني	29,58	6,24	النظام الأمني الإيراني * النظام الأمني العراقي النظام الأمني الإيراني * النظام الأمني لإسرائيل	5,96*** 6,56***
النظام الأمني العراقي	28,47	6,22	النظام الأمني العراقي * النظام الأمني لإسرائيل	2,30*

* دال إحصائياً عند مستوى 0,05. *** دال إحصائياً عند مستوى 0,001.

تُشير نتائج الدراسة من خلال جدول (5) إلى أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم السلبية إلى كل من النظام الأمني الإيراني، والنظام الأمني العراقي، والنظام الأمني لإسرائيل، باتجاه النظام الأمني الإيراني؛ إذ يشعر أفراد العينة أن الخطر الإيراني هو أكبر من الخطرين الآخرين: العراق وإسرائيل. فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن معدل اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم السلبية إلى النظام الأمني الإيراني (م=29,58؛ ع=6,24) أكبر من مُعدل النظرة السلبية إلى النظام الأمني العراقي (م=28,47؛ ع=6,22) والنظام الأمني لإسرائيل (م=27,90؛ ع=7,20). فإيران تُشكل خطراً أمنياً أكبر من الدولتين الأخريين، بحسب ما جاء في معدل اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم السلبية لهذه

الأنظمة. وجميع الفروق هنا جاءت دالة عند مستوى ($P<0,001$). أما ما يتعلق بالفروق ذات الدلالة الإحصائية بين اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم السلبية للنظام الأمني العراقي مع النظام الأمني الإسرائيلي، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية وعند مستوى ($P<0,001$) بين النظام الأمني العراقي، والنظام الأمني لإسرائيل باتجاه النظام الأمني العراقي. فأفراد العينة يشعرون بوجود الخطر العراقي أكثر من خطر إسرائيل. وقد جاءت اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم السلبية بمعدل أعلى عند النظام الأمني العراقي مقارنة بمعدل اتجاهاتهم نحو النظام الأمني لإسرائيل. من الملاحظ أنه عند قياس معدلات النظرة السلبية تجاه النظم السياسية الثلاثة كما هو في جدول (4) كان النظام العراقي هو الأكثر سلبية من وجهة نظر أفراد العينة. ولكن عندما قيس أي من النظم الثلاثة أشد خطراً على أمن الكويت كانت النتيجة هي تراجع موقع النظام العراقي إلى المرتبة الثانية وتقدم النظام الإيراني إلى المرتبة الأولى كأخطر النظم على أمن الكويت من وجهة نظر العينة. ومن ثم يمكن استنتاج أن عامل العلاقة التاريخية بين العراق والكويت، الذي تسبب في ارتفاع النظرة السلبية إلى النظام العراقي قد تراجع لصالح التطورات السياسية التي لحقت سقوط النظام البعثي وتراجع قوة العراق؛ فجعلت الخطر الأمني للعراق على الكويت يضعف في مقابل ارتفاع الإحساس بتنامي الخطر الإيراني، الذي تمثل في فرض نفوذه على العراق ومد نفوذه إلى سوريا واليمن وسعيه لاكتساب القدرة النووية، وهي عوامل قد تكون سبباً في ارتفاع الإحساس لدى أفراد العينة من خطورة النظام الإيراني على الكويت مقارنة بخطورة النظام العراقي الذي جاء بالمرتبة الثانية بسبب قربه الجغرافي للكويت والتخوف من تأثير وضعه الأمني المهلهل على الكويت. هذا، وقد ظل الكيان الإسرائيلي في المرتبة الثالثة من حيث الخطر الأمني، وهي المرتبة نفسها التي كان حاصلاً عليها عند قياس النظرة السلبية إلى النظم السياسية من قبل أفراد العينة.

3 – الفروق في النظرة الثقافية نحو إمكانية التعاون مع إيران والعراق وإسرائيل:

للكشف عن وجود فروق دالة إحصائياً فيما يتعلق بموضوع اتجاهات أفراد العينة والنظرة الثقافية الخاصة بهم نحو التعاون مع كُل من إيران، والعراق، وإسرائيل، فإن جدول (6) يوضح هذه الفروق.

جدول (6)
المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) وقيم (ت) للفروق بين اتجاهات أفراد العينة نحو إمكانية تحقيق التعاون مع كل من إيران والعراق وإسرائيل

الاتجاهات الثقافية نحو التعاون	م	ع	الفروق مع الأنظمة الأخرى	قيمة ت
التعاون مع إيران	13,72	4,21	التعاون مع إيران * التعاون مع العراق التعاون مع إيران * التعاون مع إسرائيل	1,56 1,89-
التعاون مع العراق	13,55	3,93	التعاون مع العراق * التعاون مع إسرائيل	2,98-**

** دال إحصائياً عند مستوى 0,001.

تُشير نتائج الدراسة – كما يوضحها جدول (6) – إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم الثقافية في التعاون مع النظام الإيراني من جهة، والنظام العراقي وإسرائيل من جهة أُخرى. فلم تكشف النتائج عن وجود فروق دالة إحصائياً. أما ما يتعلق باتجاهات أفراد العينة ونظرتهم السلبية إلى التعاون مع العراق، والتعاون مع إسرائيل، فقد كشفت نتائج الدراسة أن هُناك فروقاً دالة إحصائياً في هذه الاتجاهات؛ حيث أشارت النتائج إلى أن معدل هذه الاتجاهات السلبية قد جاءت في التعاون مع العراق (م=13,55؛ ع=3,93) مقارنة بمعدل التعاون مع إسرائيل (م=13,98؛ ع=3,96). فالتعاون مع إسرائيل جاء أقل رغبة عند أفراد العينة بالمقارنة مع العراق.

ثالثاً – درجة العلاقة وقوتها في النظرة الثقافية إلى الأنظمة السياسية والأمنية ودرجة التعاون بين دول الإقليم:

1 – العلاقة بين الاتجاهات والنظرة الثقافية السلبية للنظام السياسي، والنظام الأمني، وإلى التعاون مع إيران، والعراق، وإسرائيل:

للكشف عن درجة العلاقة وقوتها بين اتجاهات أفراد العينة، ونظرتهم الثقافية السلبية إلى النظام السياسي، والنظام الأمني، وإلى التعاون مع إيران، والعراق، والكيان الإسرائيلي، استخدم معامل الارتباط بيرسون للكشف عن هذه العلاقة ودرجتها وقوتها. والكشف عن العلاقة بين النظام السياسي والأمني، ودرجة التعاون مع الدول الثلاث، وجدول (7) يوضح درجة هذه العلاقة وقوتها.

جدول (7)
العلاقة المتقاطعة بين النظرة الثقافية إلى النظام السياسي، والنظام الأمني، والتعاون مع إيران، والعراق، وإسرائيل، ودول الخليج العربي

	نظام سياسي إيراني	نظام سياسي عراقي	نظام سياسي إسرائيلي
النظرة الثقافية إلى النظام السياسي الإيراني	–	,750**	,355**
النظرة الثقافية إلى النظام السياسي العراقي	–	–	,357**
النظرة الثقافية إلى النظام السياسي الإسرائيلي	–	–	–
	نظام أمني إيراني	**نظام أمني عراقي**	**نظام أمني إسرائيلي**
النظرة الثقافية إلى النظام الأمني الإيراني	–	,706**	,537**
النظرة الثقافية إلى النظام الأمني العراقي	–	–	,579**
النظرة الثقافية إلى النظام الأمني الإسرائيلي	–	–	–
	التعاون الإيراني	**التعاون العراقي**	**التعاون الإسرائيلي**
النظرة الثقافية إلى التعاون الإيراني	–	,766**	,595**
النظرة الثقافية إلى التعاون العراقي	–	–	,535**
النظرة الثقافية إلى التعاون الإسرائيلي	–	–	–

**P < 0.001

يُشير جدول (7) إلى أن هُناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين مُعدل اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم السلبية إلى النظام السياسي الإيراني مع النظام السياسي العراقي (R = .750; P < 0.01)، والنظام السياسي الإيراني (R = .355; P < 0.001). فكلما زادت النظرة السلبية للنظام الإيراني زادت معه النظرة السلبية في الاتجاهات إلى النظام الإسرائيلي. وقد كشفت نتائج الدراسة أيضاً عن وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم الثقافية السلبية إلى النظام السياسي العراقي، والنظام السياسي لإسرائيل (R = .357; P < 0.001). فكلما زادت النظرة السلبية باتجاه النظام العراقي زادت معه النظرة السلبية في الاتجاهات إلى

النظام السياسي الإسرائيلي. وهذا يُشير إلى أن هناك اتجاهات سلبية باتجاه واحد لأفراد العينة إلى النظام السياسي، ويرتبط بنظرتهم العامة إلى دول الإقليم. ولم تكشف نتائج الدراسة عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين الاتجاهات الخاصة بالنظرة الثقافية إلى النظام السياسي الإسرائيلي.

وكشفت نتائج الدراسة، فيما يتعلق بالمجال الأمني، عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم الثقافية بين النظام الأمني الإيراني، والنظام الأمني العراقي ($R = .537;\ P < 0.01$)، والنظام الأمني لإسرائيل ($R = .706;\ P < 0.001$) فكلما زادت النظرة الثقافية السلبية إلى النظام الأمني الإيراني زادت معه تلك النظرة إلى النظام الأمني العراقي، والنظام الأمني الإسرائيلي. وفيما يتعلق باتجاهات أفراد العينة ونظرتهم الثقافية إلى النظام الأمني العراقي وعلاقته مع النظام الأمني الإسرائيلي، فقد كشفت نتائج الدراسة أن هُناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم الثقافية السلبية إلى النظام الأمني العراقي، والنظام الأمني الإسرائيلي ($R = .579;\ P < 0.001$) فكُلما زادت النظرة الثقافية السلبية تجاه النظام الأمني العراقي زادت النظرة السلبية إلى النظام الأمني الإسرائيلي.

أما ما يتعلق باتجاهات أفراد العينة ونظرتهم الثقافية إلى التعاون الإيراني والتعاون العراقي، والتعاون الإسرائيلي، فإن النتائج تُشير إلى أن هُناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم الثقافية إلى التعاون بين إيران، والعراق ($R = .766;\ P < 0.001$)، وإسرائيل ($R = .595;\ P < 0.001$) فكُلما زاد مُعدل اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم السلبية إلى التعاون مع إيران، زادت هذه الاتجاهات والنظرة السلبية إلى التعاون مع العراق والكيان الإسرائيلي. وفيما يتعلق بالعلاقة بين اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم الثقافية السلبية إلى التعاون مع العراق، والتعاون مع إسرائيل، كشفت نتائج الدراسة عن وجود هذه العلاقة بين اتجاهات أفراد العينة ونظرتهم السلبية إلى التعاون مع العراق، ومع إسرائيل ($R = .535;\ P < 0.001$).

2 – العلاقة بين نظرة أفراد العينة الثقافية إلى النظام السياسي، والنظام الأمني، والتعاون مع إيران، والعراق، وإسرائيل:

من جانب آخر، سعت الدراسة إلى الكشف عن درجة العلاقة وقوتها بين نظرة أفراد العينة الثقافية إلى النظام السياسي، والنظام الأمني، والتعاون مع كل بلد على

حدة: إيران، والعراق، وإسرائيل فقد سعت إلى الكشف عن علاقة مُتقاطعة. وجدول (8) يوضح قوة هذه العلاقة ودرجتها.

جدول (8)
العلاقة المتقاطعة بين النظرة الثقافية إلى النظام السياسي، والنظام الأمني، والتعاون لكل بلد على حدة (إيران، العراق، إسرائيل)

	النظام السياسي الإيراني	النظام الأمني الإيراني	التعاون الإيراني
النظرة الثقافية إلى النظام السياسي الإيراني	–	,366**	,405**
النظرة الثقافية إلى النظام الأمني الإيراني	–	–	,611**
النظرة الثقافية إلى التعاون الإيراني			
	النظام السياسي العراقي	**النظام الأمني العراقي**	**التعاون العراقي**
النظرة الثقافية إلى النظام السياسي العراقي	–	,451**	,390**
النظرة الثقافية إلى النظام الأمني العراقي	–	–	,510**
النظرة الثقافية إلى التعاون العراقي			
	النظام السياسي الإسرائيلي	**النظام الأمني الإسرائيلي**	**التعاون الإسرائيلي**
النظرة الثقافية إلى النظام السياسي الإسرائيلي	–	,273**	,290**
النظرة الثقافية إلى النظام الأمني الإسرائيلي	–	–	,572**
النظرة الثقافية إلى التعاون الإسرائيلي			

$^{**}P < 0.001$

فيما يتعلق بالنظرة الثقافية إلى النظام السياسي، والأمني والتعاون من جهة والنظام السياسي، والأمني والتعاون، الإيراني من جهة أُخرى، كشفت نتائج الدراسة – كما يوضحها جدول (8) – أن هُناك علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين نظرة أفراد العينة الثقافية للنظام السياسي الإيراني، ونظامه الأمني، والتعاون معه، وكذلك النظرة الثقافية للنظام الأمني، والتعاون. بمعنى أنه كُلما زادت النظرة الثقافية

إلى النظام السياسي، والأمني، والتعاون بصورة إيجابية، زادت النظرة الإيجابية إلى واقع النظام السياسي، والنظام الأمني، والتعاون.

إن هذه النتيجة تنسحب على النظرة الثقافية إلى النظام السياسي والأمني، والتعاون العراقي، والإسرائيلي، في علاقة إيجابية دالة إحصائياً مع واقع النظام السياسي والأمني والتعاون لكُل بلد على حدة؛ بمعنى أنهُ كُلما زادت النظرة الثقافية الإيجابية إلى الأنظمة السياسية والأمنية، والتعاون، زادت النظرة إلى إيجابية نظامه السياسي والأمني، والتعاون لكُل إقليم أو بلد على حدة. وقد كشفت نتائج الدراسة درجات وقوة مُتفاوتة في كُل اتجاه عند مستوى ($P < 0.001$).

3 – العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية في نظرتها الثقافية إلى النظام السياسي، والأمني، والتعاون مع إيران، والعراق، وإسرائيل:

سعت الدراسة أيضاً إلى الكشف عما إذا كانت هُناك علاقة دالة إحصائياً بين مُتغير العُمر، والمستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي لأفراد العينة في نظرتهم الثقافية إلى النظام السياسي، والأمني، والتعاون مع إيران، والعراق، وإسرائيل، وجدول (9) يوضح درجة العلاقة وقوتها لهدف المُتغيرات.

جدول (9)

العلاقة بين متغيرات العمر، والمستوى التعليمي، والاقتصادي لأفراد العينة في النظرة الثقافية للنظام السياسي، والأمني، والتعاوني مع إيران، والعراق، وإسرائيل

	العمر	المستوى التعليمي	المستوى الاقتصادي
النظرة الثقافية إلى النظام السياسي الإيراني	.095*	..058	.044
النظرة الثقافية إلى النظام السياسي العراقي	.095*	.079*	.097*
النظرة الثقافية إلى النظام السياسي الإسرائيلي	.157**	-.039	-.005
النظرة الثقافية إلى النظام الأمني الإيراني	.032	.039	.040
النظرة الثقافية إلى النظام الأمني العراقي	.096*	.046	.038
النظرة الثقافية إلى النظام الأمني الإسرائيلي	.028	.038	0.34
النظرة الثقافية إلى التعاون الإيراني	.006	.050	.045
النظرة الثقافية إلى التعاون العراقي	-.038	.068*	.080*
النظرة الثقافية إلى التعاون الإسرائيلي	.058	.073	.017

* $P < 0.05$; ** $P < 0.01$

يُشير جدول (9) إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مُتغير عُمر المُستجيب، والنظرة الثقافية إلى النظام السياسي: الإيراني والعراقي، والإسرائيلي. فمُتغير العُمر ارتبط بعلاقة إيجابية مع جميع هذه المُتغيرات المُرتبطة بالنظرة الثقافية إلى الأنظمة السياسية لإيران ($R = .059;\ P < 0.005$)، والعراق ($R = .059;\ P < 0.095$)، والكيان الإسرائيلي ($R = .059;\ P < 0.001$)؛ بمعنى أنه كُلما زاد عُمر المُستجيب زادت معه النظرة الثقافية السلبية إلى الأنظمة السياسية؛ الإيرانية، والعراقية، والكيان الإسرائيلي. وهذا بالطبع يرجع إلى المعرفة التراكمية التي تزداد مع ازدياد سنوات العمر. أما ما يتعلق بمُتغير العُمر والنظرة الثقافية إلى النظام الأمني في هذه الدول؛ فقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً فقط بين العُمر والنظرة الثقافية إلى النظام الأمني العراقي ($R = 0.96;\ P < 0.05$). فزيادة عُمر المُستجيب ارتبطت مع زيادة النظرة الثقافية السلبية إلى النظام الأمني العراقي. وهذا لعله يرجع إلى أمرين: الأول هو معايشة كبار السن لأحداث الغزو العراقي وما ترتب على هذا الغزو من ترسخ النظرة السلبية تجاه النظام العراقي، والثاني أنه كلما ازداد عمر المستجيب كان أكثر إدراكاً لأحداث الغزو العراقي ومآسيه، وكان أكثر اكتساباً للنظرة السلبية مع التغذية الإعلامية المتكررة عن مآسي الغزو في كل ذكرى سنوية تمر على هذا الغزو. بينما لم تكشف النتائج عن أي علاقة بين مُتغير العُمر، والنظرة الثقافية إلى النظام الأمني لكل من إيران، وإسرائيل. هذا، ولم تكشف نتائج الدراسة أيضاً عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين مُتغير عُمر المُستجيب، والنظرة الثقافية الخاصة بالتعاون مع الأنظمة في هذه الدول كافة: (إيران، والعراق، وإسرائيل)؛ مما يدل على أن النظرة المتشككة وعدم الثقة تجاه كل تلك الأنظمة متقاربة إما بسبب تأثير الأحداث التاريخية كما هو الحال مع العراق وغزوه للكويت أو السلوك المتعجرف للنظام السياسي تجاه دول الجوار كما هو الحال مع إيران تجاه دول الخليج، أو العداء الطبيعي تجاه مغتصب الأرض وتصرفاته الوحشية تجاه الفلسطينيين العزل كما هو الحال مع إسرائيل.

وما يتعلق بمُتغير المستوى التعليمي، كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأفراد العينة، والنظرة الثقافية السلبية لأفراد العينة إلى النظام السياسي العراقي ($R = 0.79;\ P < 0.05$)، ولم تكشف نتائج الدراسة عن علاقة للنظرة الثقافية إلى النظام السياسي الإيراني، والنظام السياسي الإسرائيلي. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنهُ كُلما زاد المستوى التعليمي

عند أفراد العينة زادت معهُ النظرة الثقافية السلبية إلى النظام السياسي العراقي. ولم تكشف نتائج الدراسة عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي والنظرة الثقافية السلبية إلى النظام الأمني: الإيراني، والعراقي، والإسرائيلي. وفي المُقابل كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين مُتغير المستوى التعليمي لأفراد العينة مع النظرة الثقافية إلى التعاون مع العراق فقط ($R = 0.68;\ P < 0.05$)، ولم تكشف عن أي علاقة بين التعاون مع كل من إيران وإسرائيل.

وما يتعلق بمُتغير المستوى الاقتصادي لأفراد العينة، وعلاقته بالنظرة الثقافية إلى النظام السياسي، والأمني، والتعاون مع هذه الدول، فإن نتائج الدراسة قد كشفت فقط عن علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مُتغير المستوى الاقتصادي، والنظرة الثقافية السلبية إلى النظام السياسي العراقي ($R = 0.097;\ P < 0.05$)، والنظرة الثقافية السلبية إلى التعاون مع العراق ($R = 0.080;\ P < 0.05$)؛ بمعنى أنه كُلما زاد المستوى الاقتصادي لأفراد العينة زادت النظرة الثقافية السلبية إلى النظام السياسي العراقي، وزادت أيضاً النظرة الثقافية السلبية إلى التعاون مع العراق، ولم تكشف نتائج الدراسة عن وجود علاقة دالة إحصائياً في المُتغيرات الأُخرى ومع الدول الأُخرى. وهذه النتائج المتعلقة بمتغير العمر والمستوى التعليمي والاقتصادي تظهر أن عامل الغزو العراقي وما ترتب عليه من صراع كويتي مباشر من أجل البقاء مع الجانب العراقي كان عاملاً جوهرياً في التأثير على وجهة نظر أفراد العينة تجاه النظام السياسي العراقي.

خاتمة:

لا بد من الإشارة إلى أن هناك مجموعة من المتغيرات تقوم بدور مهم في تحديد مثل هذه الاتجاهات نحو الحالات الثلاث المدروسة. فمتغير الدين يعتبر من المتغيرات المهمة التي ارتبطت باعتبار القضية الفلسطينية – على سبيل المثال – هي قضية شرعية رئيسة. وباعتبار المجتمع الكويتي مجتمعاً محافظاً، فإن الاتجاه نحو الكيان الصهيوني أو إسرائيل من المؤكد أن يكون ذا تأثير بالغ الأهمية في تكوين الجانب السلبي لهذا الاتجاه من التعاون، ومن النظام السياسي نفسه، ومن النظام الأمني الخاص به. هذا، بالإضافة إلى عامل القومية العربية الذي يعتبر من أبرز العوامل المؤثرة في تكوين هذه الاتجاهات وإن قل تأثيرها تحديداً بعد الاحتلال العراقي على الكويت التي من خلالها تزعزعت بعض الاتجاهات وتأثرت

في نظرتها نحو القضية الفلسطينية. فجاءت هذه الحادثة مؤثرة على القيم والاتجاهات الخاصة بالوضع العربي العام، وخاصة بعد موقف رآه الكويتيون متخاذلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية وبعض الفصائل الأخرى. وهو – بلا شك – أثر بشكل كبير وبالغ على الاتجاه نحو النظرة إلى الفلسطينيين من عامة الناس. فقد أوجدت هذه الفترة مرحلة تزعزع في الاتجاهات الشرعية والقومية التي يحملها الكويتيون من جهة، وموقف القيادة الفلسطينية وبعض الفصائل الفلسطينية من الاحتلال العراقي من جهة أخرى. وقد يكون هذا التأثير ممتداً إلى الآن ومؤثراً بشكل نسبي بين أطياف المجتمع المحلي وشرائحه المختلفة.

وقد يكون هذا ما يفسر لنا اعتبار الخطر الأمني الإسرائيلي أقل من كل من الخطر الإيراني والخطر العراقي كما أظهرت نتائج هذه الدراسة. فلم يتعرض أفراد المجتمع المحلي من خطر مباشر من إسرائيل، ولكنهم قد تعرضوا إلى خطر واضح أدى إلى مسح الدولة عن الخريطة إبان الاحتلال من دولة مجاورة وهي العراق، بالإضافة إلى تهديداتها وتقلباتها نحو الكويت بين الفينة والأخرى ووجود العديد من المشكلات التي تظهر على الساحة، آخرها موضوع ميناء مبارك الكبير الذي سبقت الإشارة إليه. بالإضافة إلى أن التهديدات والشد والجذب ما زال موجوداً بين الكويت وإيران أيضاً بحكم القرب المكاني وبحكم التجاذبات المتعددة التي تظهر بين الفينة والأخرى. فقضايا كثيرة تجعل من موضوع الاتجاهات السلبية ضد إيران وحكومتها ونظامها الأمني والسياسي ومدى التعاون معها من الصعب قبوله على المستوى الشعبي المحلي، فتظهر مثل هذه الاتجاهات السلبية. وهناك العديد من القضايا التي تظهر بين الحين والآخر وتعزز من الاتجاهات السلبية لدى أفراد المجتمع. فقضايا من مثل قضية التجسس الأخيرة التي حكمت بها المحاكم الكويتية بأعلى درجاتها بتورط مجموعة من الأفراد في هذا الموضوع، وكذلك ما سميت بقضية "العبدلي" والتخابر الإيراني، بالإضافة إلى إيمان العديد من الكويتيين بالنوايا الإيرانية واعتقادهم بما يسمى بمبدأ تصدير الثورة التي ستكون إحدى محطاتها القادمة في الكويت، وغيرها من القضايا التي تجعل هناك تأثيراً كبيراً في الاتجاهات. فهناك أزمة في الثقة بين أفراد المجتمع المحلي على المستوى الشعبي وحتى مستوى القيادة مع الجانب الإيراني الذي يجعل من هذه الاتجاهات تتجه إلى السلبية بشكل عام.

ولا شك أن متغير المذهب يؤدي دوراً مهماً في هذه القضية، وهو يحتاج إلى

تفصيل ودراسة أخرى تحدد من خلالها الفروق بين المذهبين الجعفري والسني في الاتجاهات نحو النظام الأمني والسياسي، وإمكانية التعاون مع العراق وإيران تحديداً. ففي ظل النزعة الطائفية الأخيرة التي شهدتها المنطقة فإن هناك أثراً بالغاً في تكوين الاتجاهات البعيدة عن الواقع، والمرتبطة بأبعاد طائفية مذهبية. وهو ما قد يفسر أيضاً ارتفاع نسبة الاتجاهات السلبية نحو العراق بحكم تأثر حكومتها الحالية وعلاقاتها مع الحكومة في إيران، كما يعتقد العديد من أفراد المجتمع الكويتي الذي تعتبر النسبة الكبرى منه من الذين ينتمون إلى المذهب السني. وهو ما يعزز من أهمية مناقشة هذه الفروق المذهبية بدراسة أخرى ذات تركيز على هذا البعد تحديداً.

ويعتبر عاملا الدين والقومية من العوامل المهمة في تكوين الاتجاهات تجاه هذه الدول، وفي تحليل المواقف الخاصة بها سواء على المستوى: الأمني، والسياسي، ومجال التعاون معها. فهناك تداخل بين هذين العاملين والعلاقة بين هذه الدول. فهناك تداخل في اشتراك الكويت والعراق في عامل الانتماء للقومية العربية، واشتراك الكويت والعراق وإيران في عامل الانتماء الإسلامي، واختلاف الكويت مع إسرائيل في عامل الانتماء للقومية العربية. وعلى الرغم من أن المناهج الدراسية تعتبر أحد الأبعاد المهمة في عملية تكوين الاتجاهات المختلفة فإنها لا تشير من قريب أو بعيد إلى العراق وإيران بالمنظور السلبي انطلاقاً من هذه الأبعاد القومية والإسلامية التي تشترك معهما، وعلى الرغم من أن المناهج الدراسية ترسخ في كثير من محتواها طغيان إسرائيل في الأراضي المحتلة تحديداً وعرض القضية الفلسطينية كقضية عربية وإسلامية أولى – على الرغم من ذلك، فإن هذه المناهج لم تستطع أن تؤثر في أن تكوّن أو تجعل من هذه الاتجاهات تصب في صالح الاتجاه الإيجابي للجانب العربي والإسلامي المتمثل في إيران والعراق، بمقابل الجانب الإسرائيلي الذي تعزز هذه المناهج العداء له.

وقد يكون تفسير ذلك بأن ما شهدته الكويت على أرض الواقع الفعلي والأحداث التي مرت عليها من احتلال ومشكلات متكررة مع العراق، وإيران – المذكورة سابقاً – أثرت بشكل أكبر من تأثير المناهج الدراسية أو حتى الإعلام الرسمي الذي يحاول أن يكون متوازناً مع هاتين الدولتين. ولعل القرب المكاني الجغرافي وتاريخ ترسيم الحدود الذي جاء بناء على تدخلات قوة غربية وما صاحب ذلك من تبعات يجعل من الكويت عرضة للأطماع التي من الممكن أن يشعر بها أفراد

المجتمع، بالإضافة إلى القرب الجغرافي أيضاً مع إيران وبتوافقها مع مبدأ تصدير الثورة التي تعلن عنه. وهو الأمر الذي يكون غير متوافق مع إسرائيل كدولة بعيدة جغرافياً عن الكويت ولم تصدر منها أي تهديدات حقيقية على أراضيها لا تصريحاً ولا تلميحاً، وحتى دولة إسرائيل الكبرى وخريطتها وأحلامها يعتقد الكويتيون بأنهم خارج نطاق هذه الخريطة. فلذلك جاء موقفهم ثابتاً من جهة هذا النظام الذي يعتبرونه أقل خطورة من النظامين الإيراني والعراقي. وعلى الرغم من أن الكويت تعتبر حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر إسرائيل إحدى أذرعتها بالمنطقة، فقد ظل الموقف الكويتي ثابتاً نسبياً من إسرائيل على المستويين الشعبي والرسمي. وقد يعود سبب ذلك إلى التأثير الشعبي والنشأة الكويتية وارتباطها عاطفياً مع القضية الفلسطينية واعتبارها مقر النشأة والولادة للفصائل المقاومة من جهة، أو قد يكون أيضاً لقلة أو ضعف تأثير الكويت كبلد صغير على الأحداث الدولية التي تتعلق بإسرائيل التي لا تربك الحسابات الأمريكية.

المراجع:

أبو واصل، وهيب. (2013). التدخل الإيراني في اليمن: أهدافه ومخاطره، إذاعة مونت كارلو، 6 فبراير.

إسماعيل، سامر. (2016). موقع المونيتور الأمريكي: حزب الله ينفذ أجندة إيرانية في لبنان لتعطيل كل شيء، **صحيفة شؤون خليجية الإلكترونية**، 2 فبراير.

أسيري، عبدالرضا. (2008). العلاقات الكويتية الإيرانية: الطموح والعقبات. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. 34 (129).

الأمين، ياسر. (2016). إيران تنفِّذ 25 عملية إرهابية ضد السعودية والكويت.. ولم تنجح. **المسار أون لاين**. استرجع في 2016/10/22 على الرابط الآتي: www.almasaronline.com < http://www.almasaronline.com >

البكيري، نبيل. (2013). حقيقة التدخل الإيراني في اليمن. الجزيرة نت 25 إبريل.

البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي. (2015). الرياض، ديسمبر.

تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني. (د.ت). طهران: مؤسسة تنظم وتنشر تراث الإمام الخميني. قسم الشؤون الدولية.

شبكة المرصد الإلكترونية، تفكيك الدور الإيراني في اليمن.. أوجه التدخل.. وأهداف إيران (2014). 1 يونيو.

التميمي، عبدالمالك. (1995). العلاقات الكويتية العراقية 1921–1990 (دراسة تاريخية). في: عالم المعرفة. ندوة: "الغزو العراقي للكويت: ندوة بحثية. عدد 195: 47–76.

جريدة الجريدة. (2010). "النيابة تتهم «الشبكة» بالتخابر مع إيران للاعتداء على الكويت"، 5 مايو.

جريدة الجريدة. (2015). النيابة تتهم «خلية العبدلي» بالتخابر مع إيران و«حزب الله»، 2 مايو.

جريدة الشرق الأوسط. (2013). 20 مارس، العدد 12531.

الجميلي، مالك؛ والكناني، لمياء. (2014). **العلاقات العراقية الكويتية وإشكالية ميناء مبارك**. دراسة دولية (52).

الحداد، محمد. (2001). الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي. **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**. حولية رقم 21، الرسالة 166.

الحداد، نبيل. (2011). **التغلغل الإيراني والسيطرة على المدن المقدسة في العراق**. المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، 30 يناير.

الحديثي، مها؛ والخفاجي، محمد. (2006). النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية. بغداد: مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، سلسلة الدراسات 7.

حمادي، شمران. (1974). أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين الناس. **مجلة العلوم السياسية**. 37: 15–47.

حميد، سالم. (2012). تاريخ الاحتلال: سقوط الجزر الثلاث. صحيفة **ميدل إيست أونلاين**، 15/5/2012.

الحياة. (جريدة عربية يومية) (2008) عدد 15–16 مارس.

الحياة. (جريدة عربية يومية) (2016) 4 يناير.

دويدار، عبدالفتاح. (1994). **علم النفس الاجتماعي**. بيروت: دار النهضة العربية.

زيدان، زكي زكي حسين. (2004). **الاستخدامات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي للدولة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

ساسة بوست (2015). خريطة المليشيات الشيعية المقاتلة في العراق. استرجع في 22/10/2016 على الرابط الآتي: <http://www.sasapost.com/iraq-shia-militia>

ساسة بوست (2015). هل تتدخل إيران في البحرين: نظرة على العلاقات البحرينية – الإيرانية. استرجع في 7 أغسطس على الرابط الآتي: http://www.sasapost.com/translation/irans-interference-in-bahrin/

سليماني، قاسم. (2015). تطورات بسوريا ستفاجئ العالم، سكاي نيوز العربية، 3 يونيو.

شبكة المرصد الإلكترونية. تفكيك الدور الإيراني في اليمن.. أوجه التدخل.. وأهداف إيران (2014).

الشريان، داوود. (2008). أضعف الإيمان – التصريح الفج. **جريدة الحياة**، 9 أغسطس، العدد 16563.

صحيفة الأنباء الكويتية، الجنايات أصدرت حكمها في خلية العبدلي: الإعدام لمتهمَين والسجن لـ 20 بين 5 سنوات والمؤبد. (2016). 13 يناير.

صحيفة الخليج أون لاين 27 يوليو. إيران والبحرين.. "علاقات مفخخة" فجرتها تصريحات خامنئي". (2017).

صحيفة عربي 21 الصادرة في لندن، 2(يونيو 2015). قاسم سليماني يعد بمفاجآت للعالم من سوريا خلال أيام.

صحيفة القبس الكويتية. (2016). قصة مصطفى بدر الدين بالوثائق والروايات. مركز المعلومات والدراسات، 13 مايو.

صحيفة الوطن الإلكترونية. (2017). المتحدث باسم الخارجية الايرانية، بهرام قاسمي، تصدر عن شركة المستقبل للنشر والتوزيع والصحافة، 10 مارس.

صحيفة الوئام الإلكترونية، صنعاء لحقت ببغداد ودمشق وبيروت. (2014). مسؤول إيراني: أربع عواصم عربية سقطت بيد طهران، 22 سبتمبر.

عاشور، كريم. (2013). نصر الله يعترف بمشاركة حزب الله في سوريا ويتوعد الثوار. **صحيفة الوطن العربي**، 1 مايو.

عيد، محمد بدري. (2013). الأمن الوطني لدولة الكويت بين النظرية والتطبيق، ورقة بحثية غير منشورة قُدِّمت إلى ندوة "الأمن الخليجي والتطورات الراهنة"، الكويت، 27 ديسمبر/كانون الأول.

الفضالة، ناصر الشيخ عبدالله. (2013). الدور الإيراني في أزمة البحرين. **مجلة البيان**. العدد 307، فبراير.

الفيل، محمد رشيد. (1988). **الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي**. الكويت: ذات السلاسل.

قصاعي، فاطمة. (2016). التدخل الإيراني في لبنان تحت راية "حزب الله"، **صحيفة العين**، 6 يناير.

قناة العربية، 25 مايو. (2013). حزب الله يعترف لأول مرة بالقتال ضد الثوار في سوريا.

قناة المنار. (2017). بيان صادر عن الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله للشعب العراقي، 30 أغسطس.

محمد، إبراهيم عمرو؛ وعبدالمجيد، آمال محمود. (2016). **البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط**. المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية. استرجع في 22/10/2016 على الرابط الآتي:
< http://democraticac.de/?p=228369 >

مركز البحوث والدراسات الكويتية (1997). الكويت وجوداً وحدوداً: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية. الكويت.

موقع الجزيرة، طهران: سيادة الخليج الفارسي بيد إيران. (2010). وورد برس، 10 أغسطس.

موقع الجزيرة الإلكتروني. (2016). الجزيرة نت، حسين سلامي نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني، 14 ديسمبر.

موقع قناة الجزيرة، 6 فبراير. الحرس الثوري: القتال بسوريا دفاع عن إيران. (2016).

موسوعة الجزيرة، الجزر الإماراتية الثلاث. (2015). الجزيرة نت، 21 ديسمبر.

موقع البي بي سي، التمويل الخليجي للعراق بين الحقائق الأمنية وتضخيم التهديد الإيراني. (2010). 23 سبتمبر.

الهبيدة، سعيد. (2012). البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (2003–2012). "رسالة ماجستير". جامعة الشرق الأوسط.

وصية الإمام الخميني التي نشرت بعد وفاته سنة 1989، من موقع الإنترنت لإذاعة الجمهورية الإسلامية في إيران (http://arabic.irib.ir)

Addis, C. (2009). *Iran's presidential elections*. Congressional Research Service. Retrieved on 23/10/2016 from http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/R40653.pdf

Amstrup, N. (1976). The perennial problem of small states: A survey of research efforts. Cooperation and conflict. *Journal of the Nordic International Studies Association* 11(3): 163-182.

Azar, E. E. (1973). *Probe for peace: Small-state hostilities*. Minneapolis: MN, Burgess Publishing Company.

Baker Fox, A. (1959). *The power of small states: diplomacy in World War II*. Chicago, IL, Chicago University Press.

Beyer, J (2006). *Annotated bibliography*. *In: Small states in international Relations*. Seattle: University of Washington.

Chave, E.G., (1950). *A new type scale for measuring* ATtiTudes, N.Y., Appletion and Crafts.

Gibson, et al. (1982). *Organization*. Fourth ed., Business,Inc.

Herman T., Heller E., Cohen C., & Bublil D. (2015), *The Israeli democracy index*, The Israel Democracy Institute, Jerusalem (Hebrew).

Ohmae, K. (1995). *The End of the nation state: The rise of regional economies*. New York: Free Press.

Phares, W. (2010). *The Coming revolution: Struggle for freedom in the Middle East*. NY: Threshold Editions.

Stepan, A. (2005). Religion, Democracy, and the twin tolerations. In Diamond, L., Plattner, M., & Costopoulos, P., (Eds). *World religions and democracy*. Baltimore & London: Johns Hopkins University Press.

Transparency International. (2015). Global corruption report. country profile. Retrieved on 23/10/2016 from https://www.transparency.org/

US Department of State,(June 12, 2012), http://www.iranintelligence.com.

قدم في: مايو 2017

أجيز في: مارس 2018